

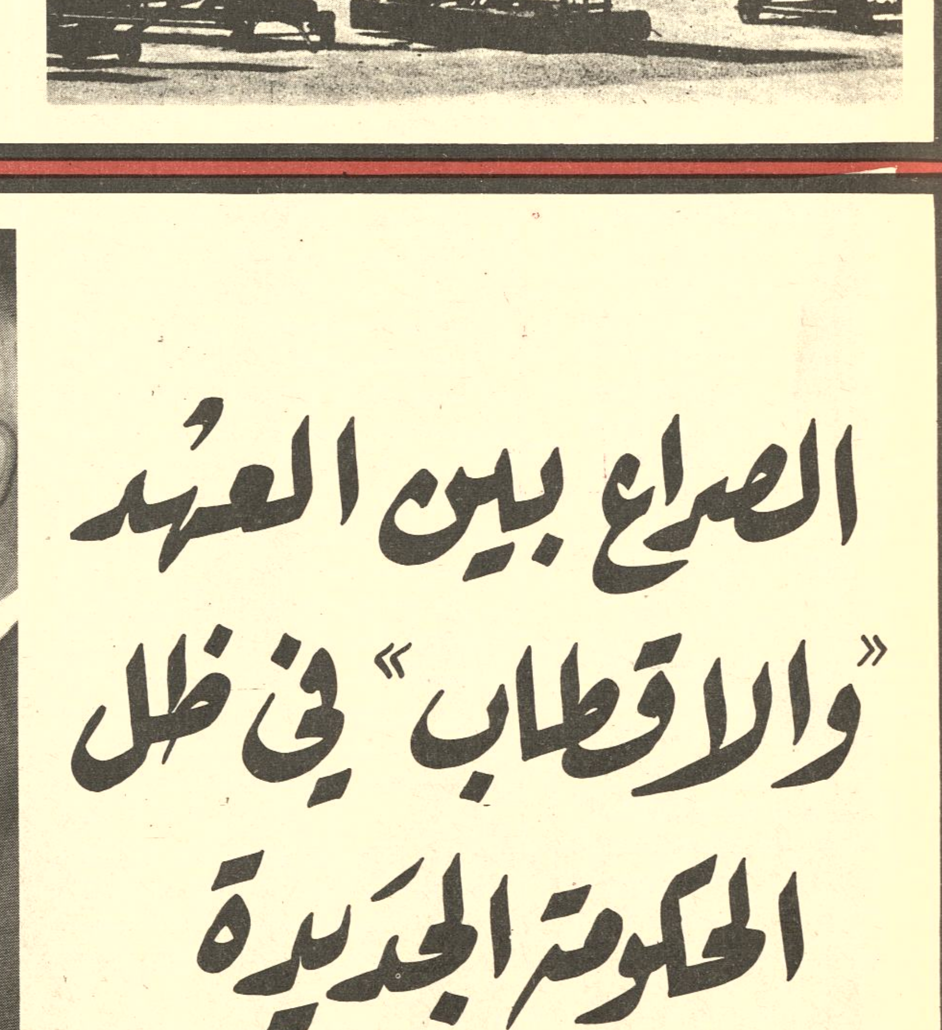
اسبوعية
سياسية
عربية

بيروت - الاثنين ٣٠/٧/١٩٧٣ - العدد ٦٣٠ - السنة ١٣ - الثمن ٢٥ ق.ل.

في هذا العدد :

- رسائل خاصة من المغرب والأردن وتونس .
- الطور الأخير في صراع شعب كمبوديا ضد الامبريالية الاميركية .
- ماوية « اليسار البروليتاري » الفرنسي وفكر ماوتسي تونغ
- قصيدة بمناسبة الذكرى الثانية لاستشهاد عبد الخالق محجوب

عملية خطف الطائرة اليابانية تسيء الى نضال الشعب الفلسطيني المشروع



الصراع بين العهد «والاقطاب» في ظل الحكومة الجديدة

أسباب الخوف المصري من المسيرة الليبية !

عندما طرحت مسألة وحدة مصر وليبيا في العام الماضي ، كانت الطبقة الحاكمة المصرية تنظر اليها من زاوية واحدة: تغطية لمشاكل داخلية متراكمة سواء على الصعيد الاقتصادي أم على صعيد الصراعات الداخلية على السلطة .

وكان « مأزق الاحتلال » وصعود الحركة الوطنية الديموقراطية في مصر وانتفاضات الطلاب الوطنيين ، كان كل ذلك يدفع السادات الى البحث عن صيغة من « الوحدة » لا هي بالوحدة الفعلية ، ولا هي متجاهلة الالحاح الليبي لتحقيق الوحدة الاندماجية .

كانت الطبقة الحاكمة ترغب في « علاقات وحدوية » مع ليبيا تساعدها على حل مشاكلها في الداخل .. وتستعمل كمبرر لضرب العناصر الديموقراطية الجماهيرية ، وتستعملها — أيضا — كانجاز « تاريخي » وانتصار لتغطية العجز والتأجيل المستمر للمعركة .. كان خوف الطبقة الحاكمة المصرية الاول والاساسي هو صعود الحركة الجماهيرية المصرية ، وخروج الجماهير الى الشارع مطالبة بالسلاح من أجل التحرير الوطني ومن أجل حقوقها السياسية والديموقراطية .. كانت عين الطبقة الحاكمة الساهرة الا تؤدي الهزيمة واستمرار الاحتلال الاسرائيلي الى يقظة الجماهير المصرية ، والى تحركها ، والى خروجها ..

وعندما تخرج الجماهير المصرية الى الشوارع وتتظاهر وتطالب، فأن ذلك يشكل في مصر ظاهرة خطيرة ، فلطالما كانت المسيرات والمظاهرات الجماهيرية شكلا نضاليا يرعب الطبقات الحاكمة ويذكرها بتاريخ الحركة الشعبية في مصر ، وتاريخ مظاهرات العمال والطلاب وكيف انتهت الى المطالبة بحمل السلاح أبان وجود القوات البريطانية في القناة بعد الحرب العالمية الثانية .. هذه هي الخلفية « التاريخية » للخوف الذي تبديه الطبقة الحاكمة في مصر من اسلوب المسيرات والتظاهرات وتحرك الجماهير .. فهناك اذا ما تحركت الجماهير المصرية ، فان تحركها ليس بعادي ... انه خطر.

(خطر على السلطة) .. أنه نذير لطاقات الجماهير المصرية وقدراتها غير المحدودة .. أنه عودة لتاريخ الحركة الوطنية والديموقراطية ، عودة الى تحرك الجماهير في الشوارع عودة الى مسيرات الطلاب والعمال ، عودة الى طاقات جماهيرية طالما حاول النظام الناصري أن « يقننها » ويرسم لها الحدود في التحرك ، ويضع لها القيود ، ويضعها بعيدا عن التحرك الا في بعض المناسبات الوطنية حيث يصبح دورها التجمع وسماع الخطابات .. وبعدها المطلوب أن ترجع الى اماكنها ، وان تترك للقيادة حرية التصرف والتكتيك ..

هذا « الخوف التاريخي » ازداد بعد هزيمة ٥ حزيران .. وازداد أكثر فأكثر بعد انتفاضات الطلاب الوطنيين وخروجهم الى الشارع ، وازداد أكثر فأكثر مع نضالات عمالية وأضرابات وتحركات طبقية بدأت تظهر من فترة لاخرى ، ووجدت الطبقة الحاكمة نفسها أمام بداية « خطر داخلي » بدأت تحسب له ألف حساب ، وبدأت أجهزة القمع يزداد تدخلها .. واذ بشعار الحريات وسيادة القانون الذي استعمل في الصراع على السلطة ، يتحول الى مزيد من استعمال القانون ضد التحركات الجماهيرية .. وسيادة القانون التي رددها السادات كثيرا في رسالته الى القذافي بشأن المسيرة الليبية ، تعني وضع الحدود والقيود على الحركة الجماهيرية ، وتعني استعمال القانون لمنع تحركها وضرب تنظيماتها .. (راجع رسالة القاهرة عن المحاكمة العلنية في هذا العدد) .

هذا هو سر « الخوف والرعب » الذي أصاب السلطة المصرية، وهي تسمع ان مسيرة ليبية ستجتاز الحدود وتصل الى القاهرة ، (الى القاهرة ؟) . فالمسيرة الليبية بحد ذاتها لا تحرج السلطة المصرية ولا تخيفها ، ولا تهمها اذا كان الامر سيقتصر على عدد من السيارات تزمر أو ترفع الشعارات ، فلطالما كانت مظاهر « فولكلورية » — من هذا النوع — تمر ولا تترك أثرا ، ولا تتسبب بأي مشكلة .. ولكن الخطر ليس هنا ، انه خطر الاستثارة من هذه المسيرة للجماهير المصرية ، بأن تجد الجماهير المصرية فرصة لها أن تتحرك وتندفع الى الشوارع ، وتخرج — وهي تنتظر الان — أية فرصة لتخرج .. واذا ما خرجت الجماهير المصرية الى الشارع وتحركت وطالبت بالتحرير الوطني و « بالمعركة » ، فذلك هو الخطر الذي يسميه السادات « ان تستغل المسيرة من قبل أعداء الوحدة » !.. فاذا كان اعداء الوحدة سيتحركون، فالجماهير المصرية نفسها كفيلة بوضع حد لهم ، ولكن خوف السلطة المصرية هو من ان تؤدي « المسيرة الليبية نفسها » الى تحرك الجماهير المصرية ، الى خروجها الى الشارع، الى اندماجها بالمسيرة وتحويلها الى المطالبة بحمل السلاح وبالتحرير الوطني وبالوحدة الشعبية، وبالنضال المشترك ضد المصالح الامبريالية والاميركية في كل من مصر وليبيا ...

من أجل ذلك طلب السادات من القذافي تطبيق « سيادة القانون » ومنع المسيرة من أن تكمل طريقها حيث يمكن أن يحدث ما لا تحمد عقباه ! والوصول الى القاهرة مرورا بالاسكندرية حيث أكثرية الجماهير المصرية (الطلاب والعمال) وغيرها من الجماهير الشعبية معناه أن تحدث الاستثارة الخطرة ، ومعناه اعطاء الفرصة للجماهير المصرية أن تخرج . وهي التي تنتظر أية فرصة لتعبر عن تذمرها واستيائها من « تأجيل المعركة » ومن الاوضاع القائمة على كل صعيد .. لذلك طلب السادات من القذافي أن يتدخل ، وطلب أن تتوقف المسيرة في مرسى مطروح ، حيث لا يوجد الا عدد قليل من المصطافين ، وهناك يمكن أن يحدث « لقاء شعبي » ضمن اطار القانون وسيادته ، وهناك ممكن أن يحدث حوار منظم أي بحماية السلطة حتى لا يتجاوز الحوار حدوده ويطرح القضايا الوطنية الفعلية ! . وهناك يمكن للحوار ان ينتهي بسرعة وتنتهي الضجة ويعود الاخوة الليبيون الى بلادهم بدون أن « تحدث مشكلة » !

.. كان شعار السادات أن تتوقف المسيرة عند هذا المصيف والا تتجاوز حدودها ، مع تأكيده بأن اسلوب المسيرات والتظاهرات مضر جدا .!

وكما استعمل شعار « الوحدة الوطنية » في الداخل كغطاء لمنع أي تحرك جماهيري بحجة انه سيستغل من قبل العدو الصهيوني فهو يستعمله الان باسم المعركة لمنع المسيرة من أكمال طريقها الى القاهرة .

ومقابل خوف السلطة المصرية من « المسيرة الليبية » وما تثيره من تحرك الجماهير المصرية ، فان الوضع الليبي بدوره يعيش في مأزق من جراء المسيرة التي تعبر عن تناقضات الوضع القائم ، والتي فجرت الخلافات القائمة في السلطة الجديدة .. فالقذافي يراهن في زعامته التاريخية على الوحدة الاندماجية مع مصر ويعتبر ان تحقيق هذه الوحدة هو الذي سيعطيه قدرة على انقاذ الوضع العربي المنهار بعد الهزيمة وبعد وفاة عبد الناصر، وبالتالي سيعطي مبررا «لزعامته التاريخية » لتجديد الثورة الناصرية ..

ولكن أوهام القذافي وأحلامه وأفكاره هي « البنت الشرعي » لتناقضات الوضع الليبي الجديد ، الذي أخذت مصالح فئاته الاجتماعية بالتبلور شيئا فشيئا بازدياد دخل النفط وثرواته الهائلة امام عدد السكان القليل ... يمثل القذافي مرحلة الانتقال هذه بكل تناقضاتها وأنتقالها السريع من وضع الى وضع ..

وردا على هذا « التطور » يحاول القذافي أن يحقق ، على وضع مصري تتفجر صراعاته الطبقية على أرض المسألة الوطنية ، وحدة اندماجية تنقذه من المأزق. ويتوهم أن الوحدة هي مسألة اندماج فوري والغاء سحري للتناقضات ، وينسى شروط الوحدة الحقيقية ، وهي تبلور الحركة الشعبية نفسها وتطورها الواحد في نضالها من أجل حقوقها الوطنية والديموقراطية .. أي ينسى « العامل الموحد » الاساسي الذي يحقق وحدة الجماهير المصرية — الليبية وهو النضال الفعلي المشترك لتحررها الوطني والاجتماعي الكامل. واذا كانت الجماهير المصرية تنتظر أية فرصة لتعبر عن نفسها وعن مطالبها ، فأنها أيضا لا يمكن أن تنظر الى « مسيرة السيارات » ، حيث تعبق روائح الثراء النفطي، على أنها دلالة أكيدة على الوحدة ، فهي ستجد فيها — أيضا — ما تجده عند الطبقة المسيطرة في مصر من فوارق في مستويات المعيشة جعلتها تتساءل عن الرابط بين امتيازاتها واستسلامها الوطني ! ... وهي ستتساءل ، بالتأكيد ، ترى هل هؤلاء يريدون الوحدة فعلا ، أم ان المسألة كلها فورة عاطفية انتقالية ستنتهي مع ما تفرضه « الوحدة » من نضال فعلي ضد المصالح الامبريالية التي تتركز في ليبيا بشركات النفط الاميركية ومصالحها الهائلة ؟!

القاهرة

التكتيك القديم يعود مرة اخرى

محاولات المصالحة العربيّة مع الأردن .. وتجميد قضية المقاومة

تفيد الانباء التي وصلت « للحرية » بان رحلةعبدالمنعم الرفاعي الثانيةخلال شهروالتي جرت خلال الاسبوع الماضي للقاهرة ، قد بدأت تتعدى مرحلة استكشاف المواقف وتبادل الاراء ، نحو تقديم اقتراحات ووجهات نظر محدده من قبل الطرف الاردني تستهدف اعادة العلاقات في نهاية المطاف الى طبيعتها بين الاردن ومصر .

ويرمي التكتيك الاردني الراهن ، الى بعث الحياة ، مرة اخرى في المقترحات التي تم تقديمها خلال انعقاد مجلس وزراء الدفاع والخارجية ، خلال انعقاد مجلس وزراء الدفاع والخارجية، والرامية الى اعادة العلاقات مع الاردن بدون ان يؤثر هذا على استمرار سياسة الاردن في العداء للمقاومة .

وتشير المعلومات الى ان النظام الاردني يحاول الان من خلال رحلة عبد المنعم الرفاعي ان يؤكد استعداده للقيام بتنسيق خطواته السياسية والدخول في علاقات تنسيق عسكرية مع سوريا ومصر ، على ان يتم ترك قضية المقاومة مجمدة الى ما بعد انجاز هذه الخطوات !!

ومن المفهوم ان النظام الاردني يحاول بهذه الوسائل ان يجد مخرجا لاستمرار سياسته ضد المقاومة ، واسلوبا لاعادة العلاقات مع مصر دون ان يؤدي هذا الى احراجها ،وخاصة ان سبب التوتر المباشر في العلاقات بين البلدين كان مصدره الرئيسي موقف عمان من المقاومة الفلسطينية .

ان السياسة الراهنة التي تحاول الرجعية الاردنية اللجوء اليها هي العمل على فصل قضية وجود المقاومة ونشاطها عن سائر الخلافات العربية ، وحل هذه الخلافات على اساس تجميد قضية المقاومة الى اطول مدى ممكن .

ومن الملفت للنظر اشارة السادات البارزة في خطابه الاخير الى « ترحيبه بكل تعاون عربي ، لاننا نرتفع فوق الصراعات والخلافات فالمعركة اكبر من هذا بكثير » ! .. وقام بتعداد دول المواجهة المعنية بالمعركة مشيرا الى الاردن من ضمنها بجانب مصر وسوريا.

ورغم التعاطف الذي ابداه السادات تجاه المقاومة في حديثه ، الا ان قضية المقاومة ظلت خارج اطار حديثه عن « تنقية الجو العربي ووحدة الصف » .

ان المحاولة الجديدة للنظام الاردني في فك عزلته ، رغم انها تأتي مدعومةبالرغبات التي يبديها هذا النظام « للانفتاح على الشقيقات العربيات » ، الا ان شيئا لم يتغير في سياسته سواء اكان ذلك على صعيد عمليات القمع والتصفية الداخلية ، او من خلال عمليات التعبئة ضد المقاومة واستمرار قمعها داخليا والتآمر عليها خارجيا . ويصبح الانفتاح على النظام الاردني في الظرف الراهن ، هو عامل مساعد له على الابقاء والاستمرار في سياسته ، ويلحق اذى كبيرا بالنضال الوطني الفلسطيني والاردني ، وبقضية المجابهة مع العدو الصهيوني نفسه، التي يتذرع بها الكثيرون لتبرير تجديد هذه العلاقات .

والمقاومة الفلسطينية اكدت دوما بان التزام النظام الاردني بتنفيذ الاتفاقات عمليا ، واعادة تكوين الجبهة الشرقية ، واطلاق سراح المعتقلين وتأمين كامل الحريات للشعب ، الى جانب الغاء مشروع المملكة المتحدة السيء الصيت ، هي الخطوات المطلوب تحقيقها وانجازها قبل اي حديث يجري عربيا عن وحدة الصف او تنقية الاجواء .

"الافراج عن المعتقلين في الأردن" المسرحية رقم ٧ .. ولازال الآلاف في السجون.

للمرة السابعة يعلن حكام عمان خلال الاسبوع الماضي عن حملة « افراج » جديدة عن المعتقلين في سجون الاردن . فمنذ ايلول حتى اليوم صدرت ستة احكام ملكية بالعفو، وكانت تشمل كل من في سجون الاردن بلا استثناء ما عدا غالبية المعتقلين الوطنيين في هذه السجون من مناضلي المقاومة البارزين.

وعلى اعتاب مرحلة جديدة ، يحاول فيها النظام الاردني ان يزين وجهه القمعي والوحشي داخليا وعربيا ، من اجل التمهيد لما سماه بعملية « الانفتاح العربية » ، هللت وبشرت اجهزة الاعلام الاردنية طوال الشهر الماضي جماهير الشعب بأن هناك حكما بالعفو العام عن المعتقلين سيصدر قريبا .

وصدرت الصحف الاردنية هذا الاسبوع وهي تحمل خبر الافراج عن ١٧٤ معتقل في السجون ، وابرزت في صدر صفحاتها عدة صور لبضعة افراد يضحكون ويهللون استبشارا « بالمكرمة » الملكية العظيمة ! ولكن الصور نفسها كانت تحوي مفارقة مضحكة .. فكل الذين ظهروا فيها لم تتجاوز اعمارهم الخامسة عشر من العمر ، ولم يبد اي اسم او صورة لاحد من المعتقلين في سجون الجفر والمحطة ومعان والزرقاء واربد .

ما هي حقيقة العفو الملكي الجديد عن ١٧٤ معتقل ؟

طوال سنوات ثلاث منذ ايلول ١٩٧٠ ، قامت المخابرات الاردنية بعمليات اعتقال واسعة شملت ضمنها العشرات من الاطفال والاحداث الذين كانوا ينتسبون الى « فرق الاشبال » في منظمات المقاومة . وكانت اجهزة المخابرات ــ بعد اجراء تحقيقاتها ــ تقوم بالزج بهم في سجون مؤسسة الاحداث ، جنبا الى جنب مع الاطفال الشاذين او المتهمين باعمال السرقة والتشرد .. على اعتبار ان الانتماء لاشبال الثورة هو اخطر حالات الشذوذ والتشرد في عرف المخابرات الاردنية !!

ومن مراجعة اسماء الذين افرج عنهم خلال هذا الاسبوع نكتشف ان غالبيتهم العظمى من هؤلاء الاحداث والاطفال ، بعد ان امضوا فترة ثلاث سنوات في « اصلاحية الاحداث »، بسبب « جريمة» الانتماء للثورة الفلسطينية.

وبقي « ٤٢١٠ » معتقل وطني وتقدمي في سجون حكام عمان ! ان هذه المهزلة الجديدة، التي يقدم عليها حكام عمان ، لم تنطل بالتأكيد على شعبنا في الاردن .. ففي هذا البلد الصغير ، ليس هناك من عائلة او مخيم او حي لا يعرف معتقليه في سجون النظام ، وعندما يتجاوز عددهم اربعة الاف ، فهذا يعني ان كل عائلة او تجمع سكاني قد اصابه بالتأكيد عسف النظام واضطهاده ، وله في سجون هذا النظام معتقل او اكثر .

ان زنازين المخابرات العامة في العبدلي وبقية سجون الاردن لا زالت تعج بالمئات والالاف من خيرة ابناء شعبنا وفي طليعتهم القائد الوطني البارز صالح رأفت ورفاقه .

وكما ان نضال شعبنا في الاردن وسائر القوى الوطنية والتقدمية مستمر في حملة اطلاق سراح المعتقلين الوطنيين ، فان كل القوى العربية الوطنية وكل القوى التقدمية والديمقراطية على نطاق العالم مطالبة بكشف الاعيب النظام الاردني ومهازله ، وتصعيد الحملة من اجل انقاذ حياة مناضلي الشعبين الفلسطيني والاردني البارزين في سجون حكام عمان .

الحرّية للمعتقلين في سجون الأردن

وصلت الحرية دفعة جديدة من البرقيات والعرائض ، تطالب باطلاق سراح المعتقلين الوطنيين في سجون الاردن ، وتعلن احتجاجها على استمرار اعتقال الالاف من خيرة ابناء شعبنا طوال ثلاث سنوات دون ان يلقوا اية معاملة عادلة ، او يملكوا الحق في تقديمهم الى محاكمات علنية ، وجاءت البرقيات والعرائض تحمل تواقيع المئات من ابناء الشعب الفلسطيني في مختلف اماكن تواجده ، وكذلك تواقيع مئات من العمال العرب في اكثر من بلد عربي ، معلنة التضامن مع الثورة الفلسطينية واحتجاجها على استمرار اعمال الاضطهاد والقمع واحتجاز المناضلين البارزين وفي طليعتهم الرفيق صالح رأفت .

وهذه نماذج من العرائض التي وصلتنا :

- الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ــ رابطة حمص .
- جماهير نساء مخيم اليرموك ــ دمشق ٣٢٠ توقيعا .
- عمال ومستخدمو مصنع السماد الازوتي بحمص ١٤٣ توقيعا .
- عمال مخيم تل الزعتر ٢٨٧ توقيعا .
- عمال ومستخدمو شركة حمص للغزل والنسيج ٧٧ توقيعا
- جماهير مخيم البداوي ٧١٣ توقيعا .
- جماهير البص ٦١٢ توقيعا .
- جماهير معسكر شاتيلا ٩٨٣ توقيعا .

لماذا ضخم حادث مخيم ضبية ؟

أثناء المناقشات الحادة التي حدثت فيالمجلس النيابي وتناولت وقائع ليلة « فردان » أبرزت بعض الصحف خبرا عن مخيم ضبية يقول بأن « هناك حالة استنفار واحتلال مرتفعات وزرع ألغام ودوريات من مسلحين يمنعون سكان المنطقة من غير الفلسطينيين » .. وكل ذلك لم يكن صحيحا ، اذ ان كل ما حدث هو أن سكان المخيم فوجئوا بحاجز من قوات الامن بالقرب من المخيم ، وكان رد الفعل العفوي والفوري هو الاحتياط ، خاصة ان الحاجز لم يكن موجودا من قبل ، ولكن الامر انتهى بسرعة دون أن يصل الى ما وصف مبالغا في خبر الصحيفة . أي أنه كان أمرا عاديا جدا لا مبرر لاعطائه ذلك الحجم وسرد وقائع مستفزة وغير صحيحة .

ولا يقتصر الامر على هذا التضخيم فهناك عشرات الوقائع الصغيرة التي لا صحة لها ، تضخم وتبرز .

فلماذا هذا التضخيم ؟ .. وهل المقصود منه تغطية « الغسيل القذر » الذي بدأت صراعات الزعامات السياسية تنشره فيالمجلس فتبرز بعض الحقائق والوقائع عن ليلة فردان وعن أحداث أيار ؟

وهل المقصود ايجاد جو من الاستفزاز الدائم « وجو غير طبيعي » يطغى على أحداث فردان وأيار في المجلس ؟

رسالة من البقاع الغربي

ازمة مياه الشرب التي تعاني منها معظم قرى منطقة البقاع الغربي ليست جديدة ، بل تتكرر عاما بعد عام منذ انشاء مصلحة مياه شمسين: انقطاع من حزيران حتى ايلول لتعود في الشتاء حيث تكون الحاجة اليها قد خفت .

وعند انقطاع المياه سيضطر الاهالي الى الاعتماد على ما يتوفر لديهم بواسطة ابار محفورة تحفر امام البيوت على عمق بسيط مما يجعل مياهها اسنة وملوثة وغير صالحة للشرب . هذا ما يجعل النساء والاولاد يقضون معظم اوقاتهم في حمل الجرار ونقل المياه من اماكن بعيدة ..

وفي السنة الماضية عمد الاهالي في بعض القرى على التلاعب باخشاب العدادات مما دفع رجال مصلحة مياه شمسين الاشاوس الى عرض الغرامات المالية عليهم . وكانت الغرامة تتراوح بين ٢٠٠ ــ ٥٠٠ ليرة ، وبعد توسط خفضت الغرامة الى ٢٥ ليرة . واجبر الاهالي على الدفع بعد تهديدهم بالمحاكمة بسبب تخريب املاك الدولة التي على البشر العاديين ان لا يمسوها .

اما عن اسباب انقطاع مياه الشرب : يعطي رجال المصلحة عدة تفسيرات . منها ان المضخات معطلة وان الانابيب مسدودة .

لكن كل الاهالي يدركون ان لانقطاع المياه سببين اساسيين :

□ تهريب المياه لري جنائن بعض «الكبار» في المنطقة .

□ انعدام الكفاءة لدى العديد من موظفي مصلحة المياه وجهلهم اساليب الصيانة والعناية بالمضخات . وهؤلاء جرى توظيفهم خدمة لاغراض اطراف الاقطاع السياسي ، وليس على اساس كفاءتهم .

كيف واجه اهالي القرى المشكلة ؟

ان سيلا من الشتائم توجه يوميا الى رجال المصلحة من قبل النساء والبنات والاطفال ، مردفة بالصراخ على الرجال والشباب كي « يحسوا » ويتحركوا بأي شكل كان ..

اما بشأن المعالجة للازمة فهناك قلة مرتبطة بوزير الموارد المائية والكهربائية تشكل قاعدة نفوذه في القرى تحاول الايهام بأن حل المشكلة هو بيد وزير الموارد المائية والكهربائية . لكن الاهالي يرفضون التمسح على اعتاب قصره او مراجعة ازلامه لتحل المشكلة لبضع ساعات ثم تعود الى حالها السابق . وقد بات الاهالي لا يثقون بوعود الوزير او اي زعيم اخر .

اما الاتجاه الثاني فهو « التجمع الشعبي لراشيا والبقاع الغربي » وهو هيئة عمرها حوالي السنة يتركز نشاطه على حمل مطالب وقضايا المنطقة ويسعىلتنسيق وقيادة التحركات المطلبية المتوزعة على قرى متباعدة جغرافيا. ويضم في صفوفه القوى والعناصر الوطنية والديمقراطية .

هذا التجمع يتولى الان قيادة التحرك بشأن المياه معتمدا على ثقة شعبية نامية منطلقا من جمع التواقيع على عرائض من مختلف القرى المحرومة من المياه . وسوف يتوج جميع التواقيع هذه بارسال وفود شعبية من مختلف القرى الى المسؤولين في المحافظة. هذه قد تكون خطوة اولى وضرورية . لكن اهالي القرى اختبروا عدم جدواها على امتداد عقود كاملة من الزمن . فلابد اذن من الانتقال السريع الى الخطوات اللاحقة .

وقد بدأت ردود الفعل العفوية تتفاعل في القرى : من قطع الطريق ، الى الاستعداد للقيام بمظاهرة الى الامتناع عن دفع رسوم المياه .

شيء اساسي واضح فيردود فعل الاهالي هو ان طريق الوساطة والتزلف للزعماء لن يحل مشكلتهم ، وان حلها هو بتوحد القرى المجتمعة والقيام بتحركات شعبية واسعة لان اصل المشكلة هو في تواطؤ وتآمر الزعماء عليهم .

"الى الامام" .. أين الأمانة الفكرية؟

كنا نود ان ندخل في نقاش جدي مع مجلة « الى الامام » حول مقالنا عن « الدولة الفلسطينية بين الموقف الوطني والموقف الاسرائيلي الهاشمي » وما تبعه من مقالات . ونحن دوما على استعداد لمثل هذا النقاش مع اي طرف يريد ذلك . ولكن منهج « الى الامام » يجعلنا نتردد كثيرا في اخذ قضية النقاش معهم على محمل الجد ، وقد كشفنا هذا في رد سابق عليهم ، مما دفعهم لايثار الصمت .

وفيعدد « الى الامام » الصادر يوم ٢٠ تموز ، عادت هذه المجلة لمناقشة مقالنا مرة اخرى تحت ستار من الجدية المزعومة ، لنكتشف ان نقاشهم يفتقد الى ادنى قواعد الامانة في نقل افكار الاخرين .. ويمارس احتقارا متعمدا وعن سابق قصد بعقل القارىء !

لناخذ مثلا على ذلك :

تقتبس « الى الامام » فقرة من مقالنا وهي التالية :

« ان الذين انتابهم الذعر بعدما طرح الزيات مشروعه ، وبدأوا يصرخون بملء افواههم محذرين من بدء تنفيذ الحل السياسي الذي يشمل تصفية القضية الفلسطينية ، باتفاق مع الطرف الامبريالي ــ الصهيوني ، لا يرون شيئا مما يجري في المنطقة » .

وحاولت « الى الامام » الاستدلال من هذا باننا نحاول التهوين من اقتراح الزيات والتغطية عليه . ان « الى الامام » تقطع الجملة المقتبسة في منتصفها لان تكملتها المباشرة هي كالتالي وحرفيا :

« فالامبريالية واسرائيل لا تقبل الان بانصاف الحلول او ارباعها ، بقدر ما تريد الاستسلام الكامل .. واقتراح الزيات ليس هو الذي يحقق لها هذا الاستسلام من جانبه الفلسطيني بشكل عام ، رغم انه يقدم لها الان خطوة تراجعية هامة على هذا الطريق » .

وهكذا تعامل « الى الامام » مقاطع ثلاثة اخرى من مقالنا بطريقة مجزوءة وذاتية ، تفسر الكلمات الواضحة كالشمس بعكس ما تعنيه تماما .

ان نقاشا من هذا النمط نعتذر عن السير فيه مع طرف يفتقر الى ادنى حدود الامانة الفكرية ، مما يجر مثل هذا النقاش بعيدا عن جوهر الموضوع المطروح ، ونعتقدانهناك امورا اكثر اهمية بكثير من الرد على تأويلات « الى الامام » الذاتية والمقلوبة لارائنا .

«اعمار» الاغوار في الاردن .. مخطط لحماية جناح العدو الصهيوني .

بعد وقوع سلسلة من العمليات الفدائية خلال الشهر الماضي ضد العدو الصهيوني انطلاقا من الضفة الشرقية لنهر الاردن ... قامت سلطات عمان باجراء عملية تحقيق واسعة بين صفوف المزارعين في مناطق الاغوار لاكتشاف العناصر التي قامت بهذه العمليات. وحرصا على منع قيام عمليات اخرى في المستقبل ، قامت هذه السلطات بوضع دوريات حراسة ثابتة من عناصر الشرطة العسكرية الاردنية على كل « المخاضات » على امتداد الضفة الشرقية للنهر وطوال ساعات النهار والليل ، في محاولة منها لمنع تسلل الثوار الفلسطينيين داخل الوطن المحتل .

ان سلطات عمان لم تكتفبكل عمليات القمع والتصفية للثورة والشعب ، ولم يكفها تحويل الجيش الاردني بكامله الى اداة قمع مباشرة للجماهير في المدن والمخيمات ، بل تريد ان تثبت ايضا انها صمام الامانالحقيقي للكيان الاسرائيلي ودرع وقاية له ضد اعمال المقاومة المسلحة .

مزيد من اجراءات مصادرة الاراضي في الضفة الغربيّة

تواصل سلطات الاحتلال الصهيوني في الضفة الغربية اجراءاتها لمحاولة ضم وتهويد مزيد من الاراضي العربية ، لاقامة مستعمرات جديدة عليها . وعلى هذا الطريق قامت هذه السلطات بمحاولة « تملك » السهول الممتدة من « جسر يعبد » حتى « دبة اللوز »الواقعة على الطريق العام بين نابلس وجنين .وقد جابه الفلاحون هذه الاجراءات بالرفض التام واعلان العصيان والامتناع عن مغادرة الارض ، كما رفض المجلس البلدي لبلدة « عرابة » «تسهيل مهمة » العدو في تنفيذ خطوات الاستيلاء على الاراضي . وفي الفترة الاخيرة قام الحاكم العسكري في مدينة نابلس باستدعاء العديد من اصحاب الاراضي في بلدتي عرابة ويعبد ، وهددهم بمصادرة هذه الاراضي عن طريق القوة وطردهم منها ما لم يقوموا باخلائها « سلميا » ورغم ذلك فقد رفض الفلاحون اخلاء هذه الاراضي والرضوخ للتهديدات واستمروا في اقامتهم عليها .

ان الجماهير الفلاحية في الاراضي المحتلة تواصل منذ سنوات مواجهة خطوات العدو وعملائه من سماسرة الارض ووكلاء البيع ، بمزيد من التصلب والتثبت بالارض الفلسطينية.

ورغم لجوء العدو لسائر الاساليب من الرشوة وحتى الارهاب واحراق المزروعات والاستيلاء بالقوة ، فانه لم يستطع ان يدفع جماهير الفلاحين الى التخلي طوعا عن ارضها .

ان وحدة عمل كل فئات الفلاحين من اجل مواجهة اجراءات الضم والاستيلاء ، وكشف سماسرة الارض ومقاطعتهم وفرض العقوبات عليهم ، بالاضافة الى تضامن سائر القوى والهيئات والعناصر الوطنية داخل مدن المناطق المحتلة ، هي الكفيلة بكشف اجراءات العدو ومواجهتها بجبهة واسعة ومتحدة من مختلف القوى والطبقات الوطنية .

الخطر يهدد حياة المناضل عبد القادر راجح في سجون الاحتلال .

تواصل السلطات الاسرائيلية ممارسة ابشع اشكال الارهاب ضد المعتقلين الوطنيين في سجون الاحتلال وخاصة بعد موجة التمرد والاضرابات الاخيرة التي شهدتها هذه السجون . ففي خلال الشهر الماضي ، اقدمت هذه السلطات على تعريض الرفيق المناضل عبد القادر راجح لكافةأنواع التعذيب، بواسطة الكهرباء ، والتعليق من اليدين لمدة طويلة ، بسبب مساهمته البارزة في قيادة هذه الاضرابات ، مما ادى الى تعريض حالته الصحية لخطر شديد ، واصابته باختلال في قواه العقلية بسبب شدة التعذيب . ولم تكتف هذه السلطات بذلك ، بل قامت بترحيله الى سجن صرفند ، دون أن تسمح له بتلقي اي نوع من العلاج .

الحرية

اصحاب الامتياز
محسن ابراهيم وشركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر

المدير المسؤول
انور نصار

المدير الاداري
ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير
شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب ــ منطقة العاملية ــ محلة رأس النبع ــ بناية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ ــ ص. ب. ٨٥٧ بيروت ــ لبنان

المغرب

محاكمات الدار البيضاء

— المغرب — رسالة خاصة
تجري هذه الايام في المغرب (الدار البيضاء)محاكمة ٨١ مناضلا وكان هؤلاء المناضلون قد اعتقلوا في بداية السنة الماضية وواجهوا اقسى انواع التعذيب .

لماذا اعتقل هؤلاء المناضلون ؟

شهدت السنة الماضية نضالات بطولية في مختلف القطاعات الجماهيرية ، ولعبت الشبيبة المدرسية (حركة التلاميذ والطلبة) دورا طليعيا في هذه النضالات ، خاصة في افشال لقاء القصر — الكتلة . الامر الذي دفع بنظام القهر والاستغلال الى تركيز حملاته على هذه الحركة .

وكانت مرحلة يناير — فبراير من السنة الماضية من اعنف مراحل تصاعد نضالات الشبيبة المدرسية . بحيث عمت الاضرابات مختلف الثانويات . وتجاوزت المدن لتنتقل الى القرى ، وانضم تلاميذ الابتدائي لهذه النضالات . واذا كانت حركة الشبيبة المدرسية قد لعبت دورا طليعيا في هذه النضالات ، فذلك لانها تعرضت لحملات التصفية والطرد التي حاول الحكم ان يركزها عن طريق سن نظام جديد للبكالوريا يستهدف تقوية الحاجز الذي يضعه في وجه التلاميذ وتشديد حملة الطرد المنهجية . وهكذا واجهت حركة التلاميذ عملية التصفية بنضالات بطولية عمت المغرب، واستطاعت عن طريق وحدتها المتراصة ان تفشل مخطط الحكم . فتراجع الحكم امام تصاعد النضالات وقرر تأجيل العمل بالنظام الجديد للبكالوريا .

وساهمت الحركة الطلابية بدور فعال في تدعيم الصلة وتوثيقها مع حركة التلاميذ عن طريق مساندتها لها وانضمامها الى جانبها في مواجهة هجمات الحكم ومخططاته التصفوية .

وفي رفض حركة التلاميذ دليل قاطع عن ارادتها القوية وعزيمتها ووعيها المتنامي لرفض كل تزييف او تشويه قد يلحق بمطالبها. وجسدت رفضهاللتشتيت والتقسيم الذيكانت تستهدفه الوداديات في خلق نقابتها المناضلة « النقابة الوطنية للتلاميذ » . واستطاعت الحركة الطلابية ان تقف موقفا صلبا ، وان تحولدون الخضوع لعملية فصلها عنحركة وعن الحركة الجماهيرية . فكاد الارتباط التلاميذ وعن الحركة الجماهيرية.فكان الارتباط العدو المشترك .

ولم يكن امام الحكم الرجعي في مواجهة هذه النضالات الا اسلوب واحد هو : القمع والاختطافات والاعتقالات .

وهكذا شملت الاختطافات فلاحين وتلاميذ واساتذة ومهندسين فشمل القمع ما يزيد على ٥٠ مناضلا ثوريا وملئت ملفاتهم بالتهم المزورة تمهيدا للحكم عليهم باقسى العقوبات .

هكذا اعتقلوا وعذبوا ورمي بهم في السجن لانهم تصدروا هذه النضالات وواجهوا مخططات الحكم التصفوية ، ورفضوا انيعيش شعبنا مستغلا ومقهورا . لقد كان نضالهم يستهدف تحطيم الاغلال والقيود التي تثقل كاهل شعبنا وتعاني منها طبقتنا العاملة وجماهيرنا الفلاحية .

وان جماهيرنا العمالية والفلاحية لتدرك ان طريقها في تحقيق حريتها لن يكون الا طريقا شاقا وطويلا من اجل تصفية دكتاتوريةالاقلية على الاغلبية ، واقامة حكم مجالس العمال والفلاحين ، وهذا ما يناضل من اجله هؤلاء المناضلون الثوريون ، وهذا هو الطريق الذي رسموه .

ولقد اعتقد النظام العميل انه باختطافه لهؤلاء المناضلين ستتوقف مسيرة شعبنا الثورية . الا ان امال النظام العميل قد خابت ، حيث استمرت حركة التلاميذ والطلبة في نضالها ، واستمرت جماهيرنا العمالية والفلاحية في تصعيد نضالاتها ، واتخذت هذه النضالات طابعا اعنف من السابق . واذا كان هؤلاء المناضلون وغيرهم قد تعرضوا للقمع والاختطافات ، فان حركتنا الجماهيرية قادرة على الصمود في وجه هجمات النظام،وقادرة ايضا على انتزاع مناضليها من يده . وهذا ما اكدته بالملموس في نضالاتها في السنة الماضية . فمن تضحيات هؤلاء المناضلين وصمودهم تستمد حركتنا الجماهيرية قدرتها وعزمها على الاستمرار . وانها لتحيي صمود مناضليها في وجه جلادي العدو وداخل زنزاناته . ولن تكون المحاكمات الصورية الا حافزا جديدا لها على النضال والاستمرار في مسيرتها الثورية المتنامية .

وهذه لائحة باسماء المناضلين في محاكمة الدار البيضاء :

امين عبد الحميد ، الليعبي عبد اللطيف ، الفاكهاني عبد الفتاح ، افقير علي ، المنصوري عبد الله ، الموساوي محمد ، حساين محمد، كيناد محمد ، لو ديي عبد العزيز ، المنصوري المختار ، اليعقوبي احمد ، الحبشي محمد ، اليعقوبي احمد ، شبعة محمد ، بردوزي محمد ، ناظم عبد الجليل ، بلخضر جمال ، سليم رضوان ، هلال عبد الرزاق ، زكري لحسن ، قاسمي عبد القادر ، حمداوي احمد، لعروسي اسماعيل ، الدرقاوي عبد اللطيف، حرزني احمد ، الرحموني محمد ، كمال لحبيب، الزرورة حميد ، الصقلي جواد ، بلمجدوب محمد ، الطرفاوي محمد ، باري محمد ، ادريس حسين، بنزيانمحمد ،اسيد اسيون، بوعبيد ممدوح ، بوعبيدي محمد ، توفيقي بلعيد ، الخطبي محمد ، الدرج عبد الجليل، خالي مصطفى ، بلافريج انيس ، فارسي مصطفى ، لحمر عبد الرحمان .

مستوى جديد من النضالية العمالية في فرنسا

تشهد فرنسا عددا من الاضرابات العمالية تعبر عن مستوى جديد في النضالية العمالية. تدور هذه الاضرابات حول مسألتي حماية الحق في العمل وتحسين شروطه .

□ في مصانع « ليب » للساعات ، اعلن الاضراب عندما قرر ارباب العمل تصفية المعمل وصرف عماله البالغ عددهم ١٢٠٠ عامل . احتجز العمال المدراء ثم احتلوا المصنع . وقرروا مواصلة الانتاج بدون ارباب العمل او وكلائهم . ولهذا الغرض ، شكلوا خمس لجان تتولى تنظيم العمل ، والتسويق، والتنسيق مع النضالات العمالية الاخرى ، وحماية المصنع والصيانة . وقد اطلق الاضراب حركة تضامن فرنسية وعالمية واسعة . وتدفق الجمهور لشراء الساعات التي ينتجها المصنع بسعر يقل بنسبة ٤٢ بالمئة من سعرها السابق .

لا شك في ان هذا الاضراب يشكل حدثا هاما في التاريخ الحديث للطبقة العاملة الفرنسية . فقد قدم الدليل الملموس على انه اذا كان ارباب العمل يحتاجون للعمال ، فان العمال ، من جهتهم ، لا يحتاجون لارباب العمل . كما اثبت الدور الحاسم للديمقراطية العمالية . طبعا ، تتولى فروع الاتحاد النقابية تنظيم وقيادة الاحتلال والتسيير الذاتي للانتاج . لكن مبادراتها وقراراتها خاضعة لموافقة الجمعيات العمومية التي تعقد يوميا في المصنع .

□ اضراب اخر يلفت الانتباه هو اضراب مصانع « بيشيناي » حيث حطم العمال احد المقدسات التي كانت محترمة لفترة طويلة في النضالات العمالية في اوروبا. وهذا «المقدس» هو احترام العمال لادوات ووسائل الانتاج خلال الاضرابات وعمليات احتلال المصانع . حتى في اوج الصراعات الطبقية في فرنسا — عام ١٩٣٦ كما في عام ١٩٦٨ — التزم العمال باحترام ادوات والات المصانع المحتلة . وكان هذا الاحترام يفيد ارباب العمل ويحرم العمالمن وسيلة فعالة لاثبات قوتهم الفعلية . هذه المرة ، حطم عمال « بيشيناي » هذا المقدس .

لم يلجأوا الى التحطيم المباشر للالات وادوات العمل كما كان يعمل اجدادهم في الاطوار الاولى من نشأة الصناعة في اوروبا . لكنهم رفضوا صيانة عدد من الادوات والالات ، الامر الذي ادى الى خرابها .

احتجاز المدراء ، تسيير العمال للانتاج بعد احتلال المصانع ، كسر « احترام » الات وادوات الرأسماليين — هذه هي الاوجه الثلاثة لتصعيد النضالات العمالية في فرنسا . والذي يسمح بها تسلم العمال لزمام امورهم بأنفسهم ، وتنظيمهم الديمقراطي ، والضغط القاعدي المستمر على القيادات النقابية المستعدة دائما للتردد او المساومة .

تـونـس

في المهرجان الافريقي للشباب: عزل الوفد الفلسطيني ومحاصرته بالمخابرات!

عقد في الفترة الواقعة بين ١٥ — ٢٢ تموز في تونس المهرجان الافريقي الاول للشباب . وقد حضر المهرجان ٣٤ دولة افريقية ، وتسع من حركات التحرر الوطني في افريقيا وعدد اخر من مندوبي الدول الاشتراكية والمنظمات الطلابية والعمالية كوفود ومراقبين . بالاضافة الى الوفد الفلسطيني كمراقب .

وكان ملاحظا ان هدف النظام التونسي المرتبط بالامبريالية الامريكية من اقامة هذا المهرجان في هذه الفترة بالتحديد هو التعطيل على مهرجان برلين للشبيبة والطلبة من ناحية ، ومن ناحية اخرى لمواجهة تصاعد النضال الجماهيري التونسي المناهض للنظام، ومواجهة القوى الوطنية والتقدمية التونسية بقناع وطني وتقدمي . وقد لوحظ هنا في رغبة النظام التونسي بأن يتمثل وفد المقاومة من اعلى المستويات القيادية الامر الذي يكسب النظام تأييدا ضمنيا لمقترحاته الاخيرة المشبوهة . ولقد كان الدور الذي لعبه الوفد الفلسطيني عكس ما اراده النظام ، بحيثلم ينسجم اطلاقا مع رغباته ، وهذا ما عبر عنه الوفد من خلال الكلمات التي القيت في مختلف النقاشات التي دارت في المهرجان والتي عبرت عن الخط السياسي للمقاومة المقر في المؤتمر الوطني الفلسطيني الاخير . وهو ما

البقية على الصفحة -١٥-

اتجاهات نمو الصناعة اللبنانية

الموقع الطبقي للرأسمالية الصناعية

في رصدنا لاتجاهات نمو الرأسمالية الصناعية . في العدد الماضي ، تبين لنا أن السمة الغالبة على هذا النمو هي المزيد من اخضاع الصناعة المحلية لرؤوس الاموال الاجنبية ، ومنافستها لها في مجال الانتاج (تكرار الصناعات القائمة دون بناء فروع صناعية جديدة) وفي مجال التسويق (منافستها على أسواقها العربية) ، والاستغناء المتزايد عن الوسطاء والوكلاء الصناعيين المحليين . واستنتجنا من ذلك : **أولا أن توسيع الاستثمار الصناعي — كمحاولة لحل أزمة الرأسمالية اللبنانية — جاء ليعمق أسباب هذه الازمة ، اذ اخضع الصناعة المحلية على نحو متزايد لسيطرة رؤوس الاموال الاجنبية ، وثانيا ان نمو الرأسمالية الصناعية ، في السنوات الاخيرة ، اذا كان قد زاد مجالات التعارض بينها وبين رؤوس الاموال الاجنبية والرأسمالية المصرفية — التجارية ، الا ان هذه التعارضات قد حلت لصالح رأس المال الاستعماري والرأسمالية المصرفية التجارية .**

الرأسمالية الصناعية كطبقة

هل ان الرأسمالية الصناعية — من حيث تركيبها ونمط رؤوس الاموال فيها واتجاهات نموها — تسير نحو التبلور في طبقة متمايزة عن البرجوازية المصرفية — التجارية ؟ هل تسير نحو التحول الى طبقة تملك عوامل وحدتها الداخلية ومصالحها وتعبيراتها السياسية المستقلة ؟

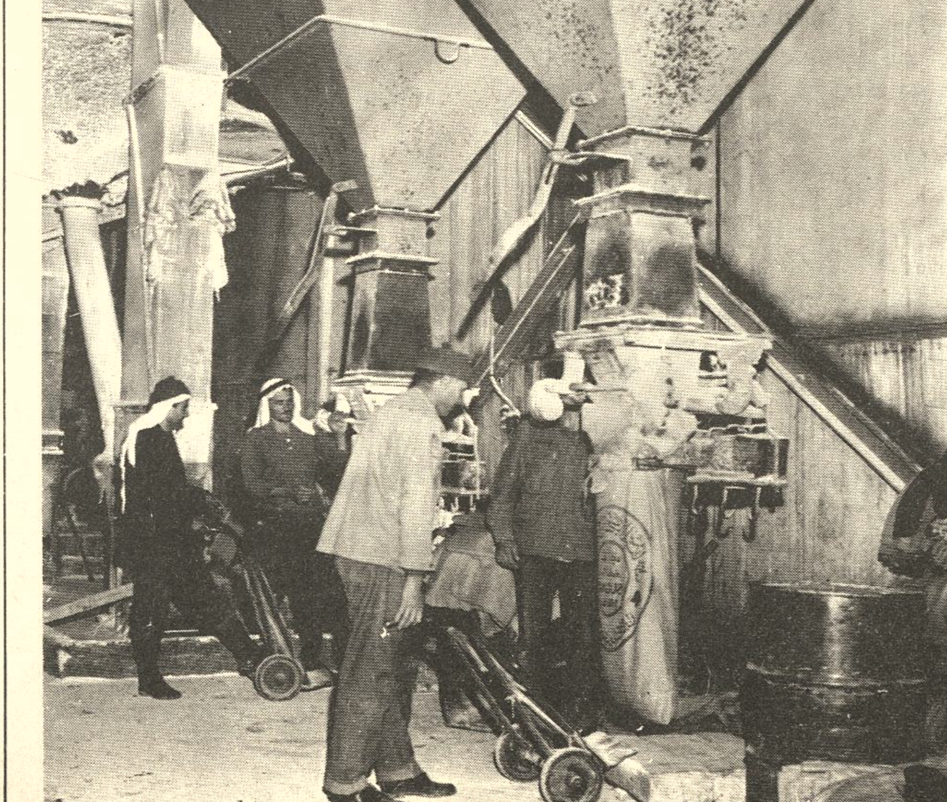
ان نمو الرأسمالية الصناعية اللبنانية في ظل سيطرة البرجوازية المصرفية — التجارية التابعة للاستعمار الجديد يحكم الى أبعد حد سمات تكونها الطبقي ودورها الاقتصادي . وابرز هذه السمات غلبة الطابع التحويلي — الوسيط على نشاطاتها الاقتصادية . في ظل هيمنة نمط انتاج الخدمات الرأسمالي التابع للاستعمار الجديد ، تلعب الصناعة اللبنانية بتزايد دورا هو أقرب الى الوساطة والخدمة منه الى الانتاج : الافادة من اليد العاملة الرخيصة ، ومن دور لبنان في السوق العربية، لتوزيع سلع أجنبية في السوق العربية بهوية لبنانية ، وبالتالي تخفيض اكلاف انتاج هذه السلع على الاحتكارات العالمية ، ومضاعفة ارباحها . وان هذا الدور يفسر التداخل العميق بين الصناعة اللبنانية من جهة ورؤوس الاموال الاجنبية والبرجوازية المصرفية — التجارية من جهة ثانية : خضوع فروع منها للسيطرة المباشرة لرؤوس الاموال الاجنبية ، التشابك الكبير بين الفعاليات الصناعية والتجارية (تجار مستوردون تحولوا الى منتجين وصناعيون يمارسون التجارة أو يساهمون في الشركات العقارية والمصارف)

اذن هناك جناح مسيطر على الرأسمالية الصناعية اللبنانية ينتمي الى ما يمكنتسميته البرجوازية الكبيرة — كبار المستوردينوالوكلاء والتجار وأرباب الشركات العقارية والمصارف. وهذا هو الجناح الذي يربط الصناعة اللبنانية برؤوس الاموال الاجنبية والهيمنة المصرفية — التجارية . على ان انتماء هذا الجناحالغالب الى البرجوازية الكبيرة لا يعني انتفاء التعارضات بينه وبين الجناح المسيطر على البرجوازية الكبيرة ، لكنها تعارضات تحسم باستمرار لصالح الجناح المصرفي — التجاري . ويأتي هذا الحسم باتجاه اعاقة نمو الصناعة واخضاعها المتزايد للسيطرة الاستعمارية .

— طبيعة الودائع في المصارف العاملة في لبنان ليست فقط رؤوس اموال لا توظف في مجالات الانتاج المحلي ، وانما هي أيضا احتياطي تغرف منه الاحتكارات الصناعية الاجنبية للسيطرة على الصناعات المحلية ومنافستها في أسواقها ومجالات انتاجها الرئيسية .

— سيطرة الرأسمالية التجارية على السوق المحلية والعربية تفرض على الرأسمالية الصناعية اقتصار نشاطها على مجالات لا زالت مهملة من قبلرؤوس الاموال الاجنبيةوالرأسمالية المصرفية — التجارية لاسباب شتى .

— تسعى الرأسمالية المصرفية — التجارية على الدوام لتحميل الجناح الصناعي الملحق بها اعباءازماتها . وابرز مثال على ذلك ان اغراق السوق بالسلع الاجنبية المرتفعة الاسعار، وما يحمله من ارتفاع في كلفة المعيشة ، يحل بالدرجة الاولى بواسطة زيادات الاجور — الامر الذي يقلص من ارباح الرأسمالية الصناعية التي يقوم كل مبرر وجودها على رخص اليد العاملة .



الموقع المتناقض للطبقة الوسطى الصناعية

على ان ثمة فئة من الصناعيين — وخاصة ارباب العمل المتوسطين والصغار المعتمدين على تراكم رؤوس الاموال المحلية — يجب تصنيفها ضمن الطبقة البرجوازية الوسطى.

ان اغفال الطبقة الوسطى — بمختلف فئاتها الصناعية والتجارية والمهن الحرة — يشكل ثغرة فاغرة في التحليل الطبقي للمجتمع اللبناني ليس هنا بالطبع مجال سدها . نكتفي ببعض الملاحظات التي تسمح بتعيين الموقع المتناقض للطبقة الوسطى الصناعية .

ما فيذلك فإن هذا الجناحمن الرأسماليةالصناعية هو الاكثر تضررا من نتائج سيطرة الرأسمالية المصرفية التجارية ورؤوس الاموال الاجنبية. رفض النظام المصرفي التسليف الطويل الاجل يؤثر على الصناعيين الصغار والمتوسطين اكثر مما يؤثر على الكبار . ضعف القدرة على المنافسة ، تجعل الطبقة الوسطى الصناعية تعاني وطأة منافسة رؤوس الاموال الاجنبية في مجالي السوق والانتاج ، وهي ، بالاضافة لذلك كله ، الاكثر تضررا من اغراق السلع الاجنبية للسوق .. والطبقة الوسطى الصناعية هي بالتالي الاشد حاجة الى الحماية الجمركية، وتشجيع الدولة للصناعة والتخطيط لها وفرض القيود على الاحتكار الصناعي ، كما هي الاكثر تطلبا لدور جديد تلعبه الاستثمارات الاجنبية (هو دور مستحيل كما بينا في العدد الماضي) ولتوسيع مجالات التسليف الطويل الاجل .

باختصار ، يمكن القول ان مختلف هذه العوامل تجعل من الطبقة الوسطى الصناعية متعارضة مع السيطرة المصرفية — التجارية (ومع كبار الصناعيين) ولكن في مقابل هذه العوامل ، توجد عوامل تفعل بالاتجاه المعاكس: اعتماد الصناعة المتوسطة والصغيرة على المصارف ، غلبة دور الوساطة الصناعية على معظم فروع انتاجها ، واخيرا ليس اخرا اعتمادها على انخفاض كلفة اليد العاملة كمبرر لوجودها . هذا العامل الاخير يحتاج الى شيء من التوضيح .

ازاء ضعف حجم رؤوس الاموال المتوافرة لديها ، وبالتالي عجزها عن تعميم الالات المتطورة ، تلجا الطبقة الوسطى الصناعية، للحفاظ على معدلات ربحها الى الاستغلال المضاعف لليد العاملة الرخيصة (انخفاض الاجور ، العمال غير اللبنانيين ، عمل النساء والاحداث) بالمحافظة على اشكال الاستغلال والاستبداد الحرفية . بحيث يصبح سعيها الدائم لخفض كلفة اليد العاملة هو وسيلة دفاعها الرئيسية ضد الافلاس والخراب . ومن خلال ذاك ، يتنامى التناقض الحاد بينها وبين الطبقة العاملة . ويؤدي بها الى مزيد من الالتصاق بالنظام والمعاداة للمطالب المهنية والديمقراطية الاولية للطبقة العاملة.

وهكذا فالطبقة الوسطى الصناعية متعارضة مع كبار الصناعيين ومع السيطرة المصرفية التجارية التابعة للاستعمار الجديد . لكن هذا التعارض يتم في ظل هيمنة الجناح المصرفي — التجاري على مجمل اجنحة البرجوازية .

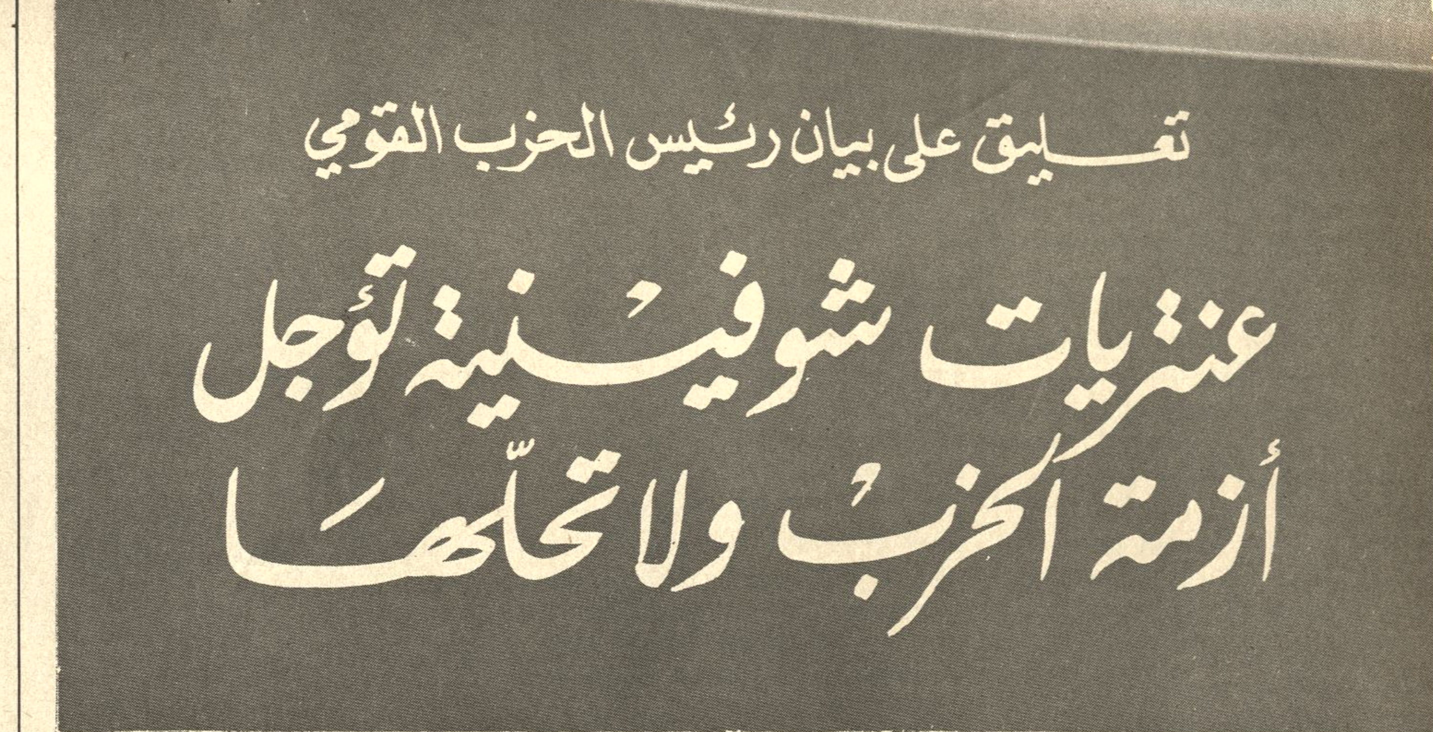
اما من جهة ثانية ، فان الطبقة الوسطى الصناعية تلتقي مع القوى الديمقراطية — وعلى الاخص مع الطبقة العاملة — في بعض مطالبها المناهضة للاحتكار والداعية للحد من سيطرة رؤوس الاموال الاجنبية وتشجيع القطاعات الانتاجية . لكن هذا الالتقاء يرافقه تناقض حاد بين الطبقة الوسطى الصناعية والطبقة العاملة ، ينجم عن سعي الصناعيين للمحافظة على اشكال الاستغلال والاستبداد الحرفية ، على اعتبار انالمحافظة على انخفاض كلفة اليد العاملة هو الركيزة الاساسية لوجودهم ولتامين معدلات ربح معقولة .

باي اتجاه يحسم هذا الموقع المتناقض للبرجوازية الصناعية الوسطى ؟ ان ميل هذه البرجوازية نحو الانفكاك المتزايد عن البرجوازية الكبرى مرهون ، الى ابعد حد ، بنمو وتراكم رؤوس الاموال المحلية.

وهذا هو بالتحديد ما تعيقه سيطرة رؤوس الاموال الاجنبية المتزايدة على الصناعة ودور الرأسمالية المصرفية — التجارية في الحد من نمو القطاعات المنتجة . وليس ادل على ذلك من وقائع السنوات الاخيرة. فبالتأكيد، انتقلت رؤوس اموال محلية نحو التوظيف في الصناعة ، وتوسع القطاع الصناعي ، ومعه زاد وزن ودور البرجوازية الصناعية . الا ان خضوع هذا النمو لسيطرة رؤوس الاموال الاجنبية ولهيمنة البرجوازية المصرفية — التجارية اديا الى توسع الفروع الصناعية القائمة اصلا ، وتزايد استملاك رؤوس الاموال الاجنبية للفروع الصناعية ، وتخليها المتزايد عن الوسطاء اللبنانيين ومنافستها الصناعة اللبنانية في الاسواق العربية .

ان مجمل هذه التطورات — الناجمة عن طبيعة الرأسمالية اللبنانية وطريقة حلها لازماتها من منظار الطرف المصرفي — التجاري المهيمن عليها — تشير الى ان تطور الصناعة اللبنانية ، اذا كان يوسع مجال استثمار رؤوس الاموال المحلية ، الا انه ، في المقابل يزيد ارتهان الرأسمالية الصناعية عموما برؤوس الاموال الاستعمارية وخضوعها لها. وهكذا تنمو في ظل هذا الارتهان برجوازية صناعية مشوهة ، ضعيفة ، تواجه صعوبات نموها بتسليم فروع متزايدة من الصناعة لرؤوس الاموال الاجنبية .

ان هذا الموقع التي تحتله البرجوازية الصناعية في التركيب الطبقي للمجتمع اللبناني يترتب عليه عدد كبير من النتائج المتعلقة بنوع خاص بطبيعة تناقضات البرجوازية اللبنانية وقدرة جناح من اجنحتها على تقديم حل لازماتها الاقتصادية المتكررة ، عبر تقديم برنامج حكم بديل يحافظ على المصالح المتوسطة والبعيدة المدى للبرجوازية اللبنانية عموما . وهذا ما سوف نتناوله في عدد قادم .



تعليق على بيان رئيس الحزب القومي

عنتريات شوفينية تؤجل أزمة الحزب ولا تحلها

في ايار الماضي انتخب الحزب السوري القومي الاجتماعي اسد الاشقر رئيسا له ضمن محاولات يبذلها ، منذ سنوات ، لحل ازماته المتعاقبة. افتتح اسد الاشقر رئاسته الجديدة بمباركة موقف السلطة من المقاومة الفلسطينية . ثم انتقل لمعالجة امور الحزب الداخلية . ننشر فيما يلي تعليقات « التجمع الديمقراطي الثوري » ، المجموعة اليسارية **الخارجة من الحزب السوري** القومي ، حول اسباب انتخاب الاشقر ، وتعليقا على « برنامجه » الرئاسي كما عبر عنه في بيانه الاخير الى القوميين السوريين ..

اسباب انتخاب اسد الاشقر

كان الحزب القومي قد عقد مؤتمره الثاني في اواسط شهر نيسان الماضي ، بعد ان صفى من صفوفه العناصر الماركسية وابعدها عن المؤتمر والانتخابات الحزبية ، بالاضافة الى ابعاده بعض العناصر الوطنية على اعتبار انها تشكل خطرا على مواقع الحزب السياسية ومواقفه الايديولوجية .

وبعد انتهاء المؤتمر والانتخابات الشكلية في الحزب ، جاء اسد الاشقر رئيسا له للمرة الثانية ، اذ كان رئيسا في مدة سابقة ابان احداث ١٩٥٨ والتي وقف فيها وقت ذاك بجانب النظام ورئيسه كميل شمعون المدعوم من قبل الرجعية والامبريالية الاميركية والبريطانية .

فما هو معنى انتخاب اسد الاشقر رئيسا للحزب في مثل هذه المرحلة بالذات ؟ وما هي ابعاد خطة القيادة الحالية للحزب التي يغلب عليها الطابع اليميني بجلب الاشقر الى مثل هذا « المركز المرموق » في الحزب القومي ؟..

□ الاشقر يشكل الموقع الوسطي ما بين التيارين المتصارعين في الحزب ، اذ ان له علاقات وثيقة بالاتجاه اليميني المحافظ من جهة كما له ارتباطات وثيقة بالاتجاه الوطني ، الذي يترأسه عبد الله سعادة وانعام رعد.

□ الاشقر يشكل الغطاء الخارجي للحزب ، وهو غطاء مقبول في اوساط اليمين الرجعي في البلاد ، خاصة لمواقفه عام ١٩٥٨ .

□ المعروف عن الاشقر بأنه يشكل القوة الصدامية في داخل الحزب ، وهو « الرجل القوي » القادر على مواجهة اي تحرك وطني جذري وقادر على قمعه وتصفيته مثلما فعل بالنسبة لجورج عبد المسيح وتياره اليميني الرجعي في العام ١٩٥٧ ..

لذلك نرى بانه فور انتخاب الاشقر ، بادر رأسا للدخول في مساومات مع تيار « اليسار » القومي وبالضبط مع قياداته لايجاد مخرج عملي لمأزق الحزب ، ولحل تناقضاته المزمنة وخاصة فيما يتعلق بالاتجاه الماركسي الذي اعلن خروجه من الحزب وقدم تحليلا عاما لتاريخه ولايديولوجيته ولأزمته .

الا ان قبول « قادة » التيار الوطني في الدخول بمساومة مع قيادة الحزب اليمينية ، جاء على حساب الخط السياسي والموقع النضالي الذي طرحته الفئات الوطنية ، فانعكست المساومة بشكل سلبي على قواعد الحزب وبعض فئاته المتقدمة فرفضت المساومة ورفضت القبول باقامة جبهة تحالف مع تيار يميني مشبوه .

وجاءت نتائج احداث نيسان وحملة ايار الدامية ، تعكس نفسها على الحزب القومي دفعة واحدة . اذ وقفت القيادة الحالية موقفا حياديا من الاحداث ، مما جعل مجموعة كبيرة من القوميين تخرق الاوامر ، وتقوم ببعض المهام دعما للمقاومة الفلسطينية . مما جعل القيادة تصدر دفعة جديدة من قرارات الفصل والطرد والتنحية بحق بعض العناصر التي كانت سابقا معادية للاتجاه الماركسي ومتعارضة مع قيادة سعادة — رعد للتيار الوطني . وسبب تمرد هذه العناصر على قيادة الحزب يعود لترددها في اتخاذ موقف حاسم من الاحداث ، وخاصة فيما يتعلق بتصريح اسد الاشقر المؤيد للنظام الرجعي ابان الاحداث عقب زيارته للقصر الجمهوري برفقة مسعد حجل ، والذي اثار ردود فعل سلبية بالرغم من كل محاولات النفي اللاحقة.

بيان الاشقر

اصدر اسد الاشقر نداءه الى القوميين في العدد ١٢٠ من « البناء » . ان محتويات البيان الصادر اخيرا مجرد تكرار غبي لما كان يقال في السابق ، وهو اجترار لبعض المفاهيم التي كان قد سبق لليسار الماركسي في الحزب ان ناقشها . هذا عدا عن الضبابية التي تغلفه ، كمثل جميع الافكار « القومية » الفارغة من اي مضمون علمي محدد ، والسابحة في عالم « الغيب » بعيدا عن الواقع المادي الملموس .

يحمل البيان تراجعا واضحا عن مقررات مؤتمر ملكارت الذي عقد اواخر العام ١٩٦٩ ، خاصة فيما يتعلق بالمعسكر الاشتراكي والوحدة العربية والمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية ، فالبيان يحاول تجنب الخوض في اي نقاش تفصيلي حول هذه الموضوعات وغيرها خوفا من اثارة احد التيارين على الاخر . وايضا هناك قفز واضح عن مجرى الصراع السياسي الذي قام طيلة العام الماضي والحالي ، والنضالات الطبقية التي حدثت ونتائج تلك النضالات على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي (غندور — النبطية — المعلمين — الطلاب) وموقف الحزب النظري والعملي منها . هذا عدا عن عدم تحديد مهام الحزب المقبلة بشكل مبرمج ، وما هو تحليله للوضع الراهن واسلوب النضال الذي يجب ان يتبع في مثل هذه المرحلة ، كتكتيك عملي للدفاع عن المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية التقدمية .

طبعا بيان الاشقر وقيادة الحزب القومي لا علاقة لهما بالنضالات الجماهيرية التي يسميها « غوغائية » ولا علاقة لهما بالواقع ، لان الحزب « فوق » الواقع « وفوق » الجماهير وبالتالي فوق النضال . اذ ان الطابع العام للبيان هو طابع « فلسفي » يشير الى نبوغ « الامة السورية وتفوقها » وهناك طابع « لاهوتي » يدل على سمو « نفس » سعادة وتجلياته الفكرية وهناك صبغة « استعلائية » على الشعوب كصفة ملازمة « للقومية السورية » التي تحمل بيدها مفتاح « الانفجار الحضاري » السحري !؟

نلحظ ايضا طابع المسايرة و « المشي بين النقط » في طول البيان وعرضه . فهو من جهة يريد ان يؤكد على « مفاهيم سعادة » لضمان استمرار القوى اليمينية في الحزب وكسب ودها ومن جهة اخرى يستعيد بشكل فضفاض بالونات « اليسار والاشتراكية » ليفجرها دون تحديد او تفصيل لشراء سكوت قادة التيار الوطني الذين يبدو انهم تراجعوا عما كانوا يطرحونه في السابق ، كثمن لاشتراكهم في قيادة الحزب القومي في مرحلة بداية نهايته العملية .

حل الحزب لازمته : العودة « للتراث » الذي هو اساس الازمة

شمل البيان عدة نقاط ، حاول من عرضه لها ان يطل على الواقع الملموس . دون تكليف نفسه عناء التحليل لتناقضات الوضع اللبناني والعربي والعالمي وتحديد مواقف واضحة ومهام عملية انية .

اولى النقاط التي تطرق اليها البيان هي ازمة الحزب القومي التي يردها لعاملين : « الداخلية التي تنتاب نهضتكم في جوهرها ومنطلقاتها واهدافها ، والخارجية المتألبة على النهضة لتفسخها وتبلبلها وتدفعها في مهاوي التفكك والزوال ، وعلى بلادكم لتغتصب ارضها وتبيد شعبها وتشتته » . هذا الوصف لازمة الحزب لم يتطرق طبعا الى الاسباب الفعلية التي ادت الى التبلبل في « الجوهر والمنطلقات والاهداف » واسباب تألب القوى « الخارجية » على « النهضة لتفسخها وتبلبلها » . ولماذا حدثت مثل هذه البلبلة ؟ هل بسبب « فساد » الشعب وعدم فهمه ونضجه ام لعلة كامنة في ايديولوجية الحزب والفئات الاجتماعية التي تحمل مثل هذه الايديولوجية .

ورأسا يطرح البيان حلا للازمة وهو « بعد تسلل البلبلة والشك واليأس الى نفوس بعضكم ، لقد حان لنا ان نعود من جديد الى المبادىء والقواعد ، والمفاهيم الفلسفية الصحيحة ، المنبثقة عن تراث سعادة في فكره ومبادئه ودستوره ونظامه الجديد وفلسفته » . اذن « العودة الى التراث » هو مدخل لحل ازمة الحزب . لكن مصيبة الحزب القومي هي في ذلك « التراث » بالذات الذي تحول الى عبء ثقيل تحمله فئات اجتماعية تتناقض مصالحها اصلا مع الافكار التي ترفعها وتدافع عنها . وان فهم الازمة وحلها بشكل تقدمي ووطني لا يكون بتوجيه الدعوة الى تجاوز « اقسى المراحل التي اجتازتها نهضتكم : شح فيها بعض العطاء ، وتبلبلت بعض المفاهيم ، وتسرب شيء من اليأس الى القلوب » وثم الدعوة « الى عودة الى الذات » لان هذا « النداء » وكل ما سبقه وما سيتلوه من نداءات غير كافية لتحديد موقع الحزب ومركز ازمته وكيفية فك التناقض فيه ؟ وبأي اتجاه ؟ وكيفية تغليب طرف من التناقض على الطرف الاخر ؟

الهجوم على الماركسيين والتيار الوطني

— ثاني نقاط البيان ، هو الهجوم المركز على الاتجاه الماركسي والتيار الوطني داخل الحزب . واتهامهما شتى التهم ، اقلها عدم الفهم والنضج وقصر النفس والغوغائية ، مثل « تأخر النهضة عن الوصول الى اقامة نظام جديد ، قد جعل بعض ضعيفي الايمان وغائمي الرؤيا ، وسطحيي المعرفة ينفعلون ببعض الحركات والتيارات العابرة التي تحقق احيانا بعض انتصارات سياسية عابرة » . ويتبع هذا الهجوم بكاء وذرف غزير للدموع على وضع الحزب : « يحزنني جدا ان اصارحكم بأن حزبكم بعد مرور اثني عشر عاما على المحاولة الانقلابية يعاني تراخيا في النظام والمناقب وبعض البلبلة الفكرية » . وكأن البيان في قوله هذا قد اكتشف سرا في الحزب ، خافيا على الجميع ، حمل القيادة على البوح به ، وكأن المطلوب هو الاعتراف بالازمة وليس تحديد اسبابها وكيفية الخروج منها ، وخلفيتها الطبقية والايديولوجية ونتائجها السياسية والتنظيمية . فالبيان يعرض الازمة ، يشرح نتائجها ويقدم بشكل سريع الوصفة « الطبية » الجاهزة ، التي رددها ويرددها الحزب طوال عشرين سنة : « نحن لسنا حركة اذا طالت ازمنة صراعها وتعسر مخاض انتصارها ، تنفعل بشعارات غوغائية او بحركات جزئية ، بل تفجر من ذاتها ومن مجتمعها قوى جديدة لتتابع مسيرتها الى النصر » ...

الهرب الى النخبوية

ثالث نقاط البيان ، هو التشديد اليائس على ان الحزب القومي هو البديل والطليعة والنخبة ، وبوصفه هكذا حزب ، فان مفتاح حل مشاكل العالم لا يزال في يده . وسعادة بالمقابل هو العبقري الفذ على مر العصور والدهور .

فالاشقر يقول : « دماء سعادة خضبت رمال هذا الشاطىء واعادت الى هذه الارض انسانها المصارع فداء عن الحياة الجديدة بقيمها وفضائلها ومفاهيمها المجتمعية والانسانية » ثم ليقول عن « النهضة » : « انها تحمل حلا جذريا فاصلا لجميع المعضلات الاجتماعية والاقتصادية والانسانية الكبرى ، تلك التي تعاني امتكم والانسانية تعسفاتها ومظالمها ». اذن « المعلم » و « النهضة » و « النخبة » هم الذين سيغيروا مجرى « الامة » والانسانية. ولا تزال هذه الامة المنكوبة بامثال هذه النهضات وهذه الانسانية التي « تتوقف » انسانيتها على مدى انتصار امثال هذه الاحزاب ! تنتظر وعود الحزب القومي بالانتصار منذ اربعين سنة ، دون جدوى . مع انه « لم يكن في التاريخ كله فيلسوف ثائر استهدف هذا التغيير الشامل في الانسان والمجتمع . كما استهدفه سعادة » .. الا ان الاشقر يبشرنا ويبشر العالم بالخبر السعيد وبالمولود المنتظر : « لقد بدأنا ببناء الانسان الجديد في مجتمعنا ، وهذا الانسان الجديد ، كما انتصر في التاريخ كله على الانسان العتيق بالرغم من قوات هذا الاخير المادية المتفوقة ، كذلك سينتصر على الانسان العتيق في العالم العربي ، وفي العالم كله ». ان التاريخ ليس تاريخ صراع طبقات يدفع المجتمع الى الامام بقفزة نوعية تقلب نمط الانتاج السائد والعلاقات الاجتماعية القائمة. بل التاريخ عند الاشقر صراع بين « الانسان الجديد » و « الانسان العتيق » هو صراع فضائل ضد مثالب ، صراع حضارة ضد برابرة ، دون تحديد لالية هذا التطور ، للتناقض الذي يحكم التطور على امتداد التاريخ ، لطبيعة التناقض نفسه والمراحل التي يمر بها . التطور عنده يحصل خارج الطبقات وفوق الصراع الطبقي ، انه صراع خفي كالسحر ، موجود داخل ذات الانسان لا في العلاقات الاجتماعية وتناقض تلك العلاقات مع واقعه الاجتماعي مع قواه الانتاجية .. عند الاشقر ليس هناك قانون عام يحكم التطور ، يسير التاريخ ، يدفع المجتمع نحو التحول النوعي اراد الانسان « الجديد » او « العتيق » ذلك او لم يرد . عند الاشقر القانون ارادي وذاتي فقط ، التطور عنده مجرد مزاج لمجموعة من الافراد ، وحركة سير التاريخ عنده هي حركة « قيادات » و « طلائع » و « نخب » تفبرك التطور وتخترع الثورة والتغيير . فالحزب القومي هو نخبة « الامة السورية » وايضا « الامة العربية » هي « نخبة » الوطن العربي وايضا « العملاق العربي » هو « نخبة » العالم .. والحزب سيبعث « النهضة » في الامة ، والامة ستبعث نهضة الوطن العربي والعملاق العربي سيبعث الحضارة في العالم . (نسينا ان نقول بأن اسد الاشقر هو رئيس الحزب القومي) .

هذا الكلام ورد كثيرا في البيان ، فهو تول مثلا على ذلك : « سورية وحدها ، عبر التاريخ كله ، كانت في مراحل عسيرة كهذه ، تحل معضلات الانسان . فهلا كانت سورية اليوم ، بانسانها الجديد ، الانسان — المجتمع ، طليعة دورة حضارية جديدة تنقذ نفسها وعالمها العربي اولا ، وتساعد العالم على انقاذ نفسه مما يتخبط فيه من افلاس في القيم الانسانية ومن متناقضات وصراعات انحطاطية او مميتة في حياته » ..

تكرار ممل للعنتريات الشوفينية

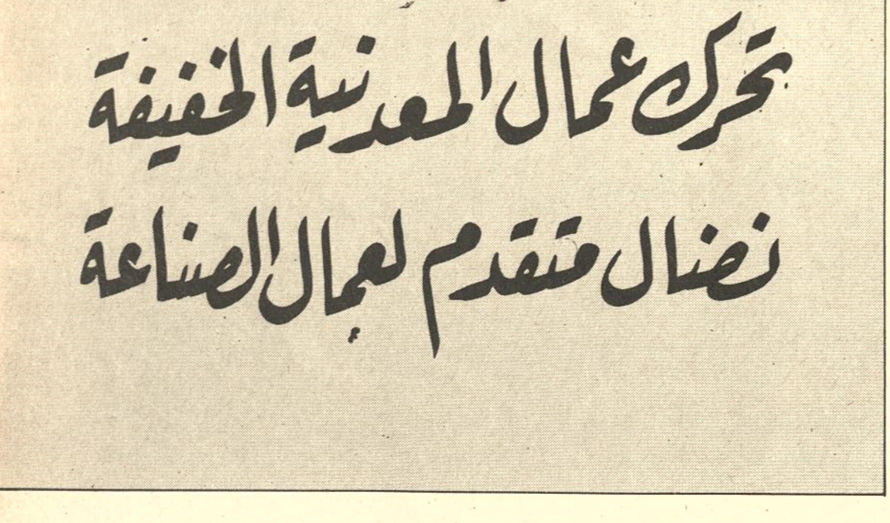
رابع نقاط البيان ، هي العودة الى المقولات الشوفينية التي تنز منها سوائل « التفوق القومي » وتفوح منها رائحة « العنصرية » الضيقة الافق ، تحت شعار « حضاري ورسولي » . فالاشقر يقول : « ان سورية ، حتى الان ، وعبر التاريخ كله ، كانت تزود الحضارة في دوراتها المتعاقبة بانسان جديد ، يجدد بناءها بمضامين جديدة . ان سورية وحدها تسامت الى الكونية الرسولية ، فلا اليونان ولا رومة كانت عندها في جوهرها ، هذه الخميرة الكونية . وها هو سعادة اليوم ، يعمل لانقاذ سورية من الاخطار المصيرية الناشبة فيها ، فتنتصر حقيقتها وتعود الى رسوليتها الاصلية » . اذن الامة لها رسالة ، والعالم باكمله ينتظر رسالة سورية — سعادة لانقاذ نفسه من الهلاك . وهنا يكمن جذر الشوفينية القومية في ايديولوجية سعادة . فالرسالة عنده رسالة امة واحدة وقومية واحدة لا رسالة الشعوب ، لان بقية الشعوب احط من « شعب سورية » وهي قد عاشت (اي الشعوب) على فتات وفضلات « الحضارة السورية » واليوم ستعيش على ما ستتفضل به هذه « الحضارة السعادية » من جديد على العالم ..

الا ان الاشقر في نهاية البيان ، يتذكر كتاباته السابقة عن الثورات الاشتراكية والفكر الماركسي وحركات التحرر الوطنية في العالم الثالث ، كما انه تذكر ان الحزب القومي يدعو لقيام جبهة تحالف وطني مع بقية الاطراف الوطنية والتقدمية في لبنان ، ويبدو انه تذكر المقاومة الفلسطينية ودورها الثوري في المنطقة ، فقال : « انتم مع جميع الثوريين الحقيقيين في شعبكم ، وفي عالمكم القومي ، ومع الكفاح المسلح بصورة اخص ، تشكلون الرد التاريخي على جميع الهزائم والنكبات السياسية والعسكرية » ...

كيف يرى التجمع الديمقراطي الثوري ازمة الحزب

ان أزمة الحزب القومي هي ازمة فئات اجتماعية هامشية وبعض فئات من البورجوازية الصغيرة المريضة تتفاقم اوضاعها الاجتماعية والاقتصادية وغير مستفيدة من النظام واجهزة الدولة تحمل ايديولوجية تتناقض اصلا مع واقعها الطبقي وتتنافى في الاساس مع وضعها الاجتماعي المتأزم حديثا . اعتبر اليسار بأن ازمة التيار الوطني في الحزب القومي تتلخص في انه يحاول تحليل مصالح هذه الفئات البورجوازية الصغيرة المتمردة على اوضاعها تحت مظلة أيديولوجية لا تتجاوب مع أوضاعها المتفاقمة ولا تسير معها حتى النهاية في فهم الواقع وتناقضاته .

واخيرا ، لا شك بأن تناقضات الوضع في الحزب القومي الاجتماعي ، لم تنته ولن تنتهي ، حتى ولو ظهر الحزب الى العلن بمظهر المتماسك القوي . لان تطور الصراعات الطبقية لا ترحم احدا ولا تتوقف عند أحد ، بل ان ازدياد حدة التناقضات ستؤدي الى خرق كافة الكتل الاجتماعية وبقايا ورواسب العلاقات الاجتماعية السابقة لمرحلة استكمال البورجوازية سيطرتها على الريف اللبناني . واحد اشكال هذه الكتل المنظمة سياسيا : الحزب القومي .



تحرك عمال المعدنية الخفيفة

نضال متقدم لعمال الصناعة

بدأ الخميس في ٢٦ الجاري ، اضراب عمال شركة المصنوعات الخفيفة . وقد تجلى الاضراب منذ انطلاقه بقوة وصلابة عبرت عنها وحدة العمال وتضامنهم الرائع والتفافهم حول لجنة المعمل .

وقد أتى هذا الاضراب في سياق تحرك عام بدأه العمال منذ اسبوعين حيث رفعوا المطالب التالية :

١ — دفع اجور ايام التعطيل في حوادث ايار كاملة .

٢ — دوام صيفي ٦ ساعات ابتداء من اول تموز .

٣ — زيادة ١٠ بالمئة سنويا لا تحسم منها زودة غلاء المعيشة (ابتداء من اول سنة ١٩٧٤)

٤ — زيادة ليرة يوميا على اجرة كل عامل.

وقد رفضت ادارة المعمل هذه المطالب ، فلجأ العمال الى تخفيض الانتاج عندها تدخلت وزارة الشؤون وطالبت باعادة الانتاج الى ما كان عليه قبل تخفيضه .

اصر العمال على مطالبهم واعلنوا انهم لا يشتغلون على اساس كمية الانتاج بل على اساس عدد ساعات العمل اليومية . قبلت الوزارة بالتحكيم اخيرا . انعقدت جلسة المفاوضات صباح الخميس الماضي وحضرها مندوبون عن نقابة عمال الميكانيك في لبنان . ولم تسفر هذه المفاوضات عن اية نتيجة ، أمام تصلب أرباب العمل .

فخرج مندوبو العمال واجتمعوا بزملائهم وقرروا اعلان الاضراب والاعتصام داخل المعمل . الا انه امام ضغط وزارة الشؤون وتهويلها من مخاطر هذا العمل ومسؤولياته قبل العمال بالرجوع عن الاعتصام على ان يستمر الاضراب حتى تحقيق المطالب .

يستفيد تحرك عمال المعدنية الخفيفة من وحدة داخلية نمت وترسخت عبر النضال ضد أشكال بشعة من الاستغلال تتمثل بتدني اجور اكثرية العمال في تحركهم هذا يعلنون رفضهم لمحاولات الرأسمالية اللبنانية تحميلهم اعباء ازماتها (الغلاء) او اكلاف مغامراتها العسكرية ضد المقاومة الفلسطينية (رفض دفع ايام التعطيل خلال احداث ايار الماضي) .

ويرتكز عمال الصناعات المعدنية الخفيفة ، في طرحهم مطالبهم المتقدمة ، الى تجربة في النضال والتضامن سمحت لهم بنيل مكاسب هامة مثل الشهر الثالث عشر ، والمنح المدرسية ، الى اخره .

ان هذا التحرك ، يأتي في جملة تحركات عمال الصناعة في لبنان (عمال قصارجيان ، سليب كونفورت ، عمال جبر بايونير عمال غندور) . وهي تعبر عن نمو الحركة المطلبية داخل عمال الصناعة ، لان هؤلاء هم اكثر فئات الطبقة العاملة تحسسا بالاستغلال وشعورا بوطأة أعباء المعيشة المرتفعة ، بالاضافة الى معاناتهم للقهر المعملي ولابشع أنواع الاستبداد فهم محرومون من العديد من المكاسب التي يستفيد منها مثلا عمال قطاع الخدمات .

واذا كان البعض قد أصابهم اليأس من قوة الطبقة العاملة وزخم نضالاتها بعد معركة عمال غندور ، فان تحرك عمال المعدنية ، والتذمرات التي تشهدها في العديد من المعامل ، تقطع بأن الحركة العمالية في لبنان آخذة في النهوض رغم كل اشكال القمع ومحاولات التطويق التي تمارسها الدولة والرأسماليون ضد الجماهير .

وقد قدم عمال معمل جبر بايونير مثالا رائعا على التضامن العمالي ، فقد اعلن هؤلاء تأييدهم لاخوانهم في المعدنية الخفيفة داعين لوحدة النضال ، وقاموا بجمع التبرعات في صندوق اضراب لدعم صمود عمال المعدنية .

وكان عمال المعدنية قد اعلنوا التوقف الرمزي عن العمل لمدة ساعة تضامنا مع عمال جبر — بايونير — عندما اعلن هؤلاء اضرابهم في العام الماضي ضد طرد احد زملائهم بسبب نشاطه النقابي ومن اجل زودات الاجور وتحسين شروط العمل .



عملية اختطاف الطائرة اليابانية تسيء الى نضال الشعب الفلسطيني المشروع

- « الجهة التي قامت بها .. فئة فوضوية أنانية ضحت بمصالح الشعب ونضاله مقابل مصالح ذاتية » -

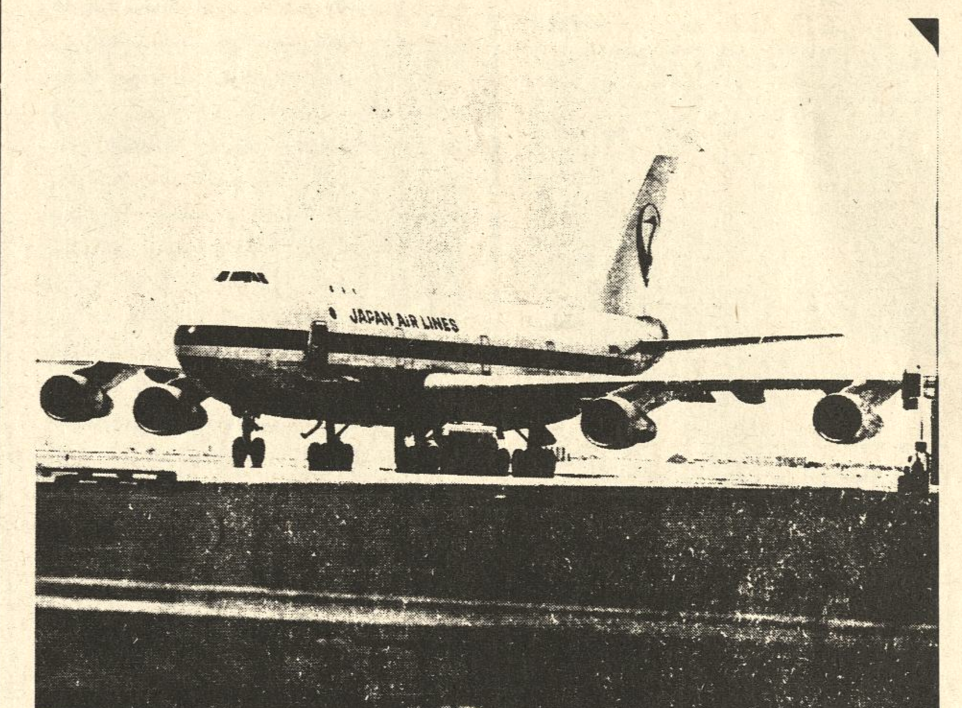
اختطاف الطائرة اليابانية ، لم يثر الشكوك فقط حول أهداف هذه العملية الهوجاء ، بل اثار العديد من الشكوك حول الهوية الوطنية لفاعليها ومرتكبيها . فطوال اربعة أيام ، ظل الصمت مهيمنا على الخاطفين الذين لم يستطيعوا تحديد اي مطلب سياسي وطني لهم ، او يبرروا على الاقل استمرار احتجازهم لـ ١٤٠ راكبا داخل الطائرة . وظلت أجهزة الاعلام على امتداد العالم تثير التكهنات حول هوية الخاطفين واهدافهم الفعلية .

الشيء الوحيد الذي سمعه العالم منهم هو « انتظار الاوامر من قيادتهم » . وانتمائهم « لمنظمة ابناء المناطق المحتلة » . ورغم ان « قيادتهم » لم تقم بالافصاح عن اهدافها الفعلية . وحقيقة انتمائها للمناطق المحتلة . فقد بادرت كل أجهزة الاعلام البورجوازية والامبريالية من اجل التقاط هاتين القضيتين . حتى تبدأ مرة اخرى بشن حملة قذرة واسعة ضد الشعب الفلسطيني والمقاومة . مستفيدة هذه المرة من الفرصة الفريدة التي اتاحتها لها مجموعة من « المغامرين المتهورين » .. ولم توفر هذه الاجهزة استخدام كل التفاصيل التي منحها اياها هؤلاء المغامرين . فبدأ تركيزها يتسلط على مسألة « النساء والاطفال المحتجزين في ظل جو الصحراء اللاهبة وغبارها » . بينما يصر المغامرون خاطفو الطائرة على استمرار منحها هذه الفرصة للتشهير الوقح .

ولما ظلت « القيادة » صامتة ولم تصدر اية اوامر . قام المغامرون باقتياد الطائرة الى مطار بنغازي من اجل تفجيرها . دون ان يقدموا اي تعليل لهذا العمل الجديد .

موقف المقاومة

وكانت قيادة المقاومة واضحة حين اكدت شكوكها حول الهوية الوطنية لهؤلاء المغامرين . واساءتهم البالغة الى نضال جماهير المناطق المحتلة التي انتحلوا اسمها . وكان هذا الموقف الحازم مطلوب وضروري في ظل الحملة التي بدأت كل الاطراف المعادية والتي تتحين الفرص . تشنها على المقاومة كلها محملة اياها مسؤولية هذا التصرف الاهوج . وكان هذا الموقف مطلوب وضروري



ايضا حتى يتم وضع حد لكل انماط القرصنة والعهر السياسي الذي تم ممارسته باسم شعب المناطق المحتلة وتحت الراية الوطنية للشعب الفلسطيني التي رفعها المختطفون على طائرتهم المسكينة . لقد اشار بيان قيادة المقاومة الى ان ما يزيد من الشكوك حول هذا العمل الاهوج . كونه لا يخدم فعليا ولم يقم فعليا تحت اي شعار او مطلب وطني محدد .

ولا يلبي اية قضية وطنية واضحة ومباشرة . وجاءت الاحداث التالية حتى تؤكد صحة هذا الاستنتاج وحتى تبين انه تحت كل اطنان الشعارات اللفظية المبتذلة . تكمن عملية قرصنة خاصة ومنفردة . هدفها تحقيق عملية ابتزاز مادي رخيصة .

وبعد أيام من انتهاء العملية . تذكر الفاعلون بأن عليهم ان يقدموا تغطية لهذا العمل . بأي صيغة سياسية كانت . وجاء بيانهم حتى يعلن بأن هدف هذه العملية هو الرد (!) على كل الامبرياليات في العالم . بدءا من الامبريالية الاميركية الى الالمانية وحتى اليابانية ! ها هو من جديد يظهر مركز اخر طريف لقيادة حركة الثورة العالمية ضد سائر الامبرياليات في العالم . ولا يبدو لاسادة اصحاب هذا البيان ان الامبريالية تملك اي وجود او مظهر مادي سوى طائراتها . وان مسؤوليتهم تتعدى نطاق النضال ضدها على ارضهم الوطنية الى مستوى مطاردة طائراتها في كل اجواء العالم !! الصمت كان افضل بكثير بالنسبة لهم . وجاء البيان حتى يقدم تغطية سياسية مضحكة لهدف ابتزازي ذاتي ومحدود .. يوفر لكل الامبرياليات المذكورة فرصة فريدة من اجل استغلاله حتى تكثف من دعاياتها التي تصر دوما على تصوير الثوريين والمكافحين الوطنيين بأنهم مجموعة من الافاقين المتهورين وضعاف العقول .

ومن الطبيعي تماما . ان لا يثير هذا الحادث تأييد احد من القوى التقدمية والديمقراطية في منطقتنا وعلى نطاق العالم . بقدر ما يثير الشكوك حول الاهداف الفعلية لهؤلاء المغامرين ، الذين يقدمون خدمة مجانية للامبريالية واجهزة دعاياتها المضادة للثورة وللشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية العادلة . ولم يتجاوب في كل العالم مع هذا العمل الشاذ والمشكوك به سوى حفنة من الفوضويين المعتوهين في جامعة كيوتو باليابان . والذين يعتبرون انفسهم الجناح الثاني لمركز الثورة العالمية الجديدة !

لقد كان بامكان الكثير من التقدميين في هذا العالم ان يتفهموا الدوافع الكامنة وراء اعمال مشابهة كانت تجري . ويتم الاعلان عن دوافعها الوطنية . لقد كان بالامكان فهم الظروف المحيطة والراهنة التي كانت تدفع البعض لارتكاب اعمال مشابهة ذات دافع وطني بكل تأكيد .. الا ان عملا من هذا النوع كان فاقدا فعلا — وكما اكد ذلك اصحابه — مثل هذه الدوافع . وجاءت الوقائع والاحداث حتى تكشف دوافعه الفعلية التي لا تتجاوز حدود المصالح الانانية الضيقة لفئة مشبوهة التكوين والدوافع .

تهمة القرصنة !

والان وبعد ان الصقت تهمة القرصنة بشعبنا ، بابناء الارض المحتلة وبالحركة الوطنية الفلسطينية ، فان كل تجاهل لهذا النمط من الصفقات . الذي لم يعد بمقدرة اصحابه وصفه بالعمليات . لا يخدم النضال الوطني الفلسطيني بل يشوهه في حدود التشويه القصوى . هذا الى جانب كونه يحرف الانظار عن المعارك الحقيقية للثورة ضد اعدائها وجميع المتربصين بها . واذا اردنا ان نضع « عملية » الخطف الخطيرة الاخيرة في حجمها الحقيقي فان المعادلة الصحيحة بصورتها الجدية تصبح كما يلي :

- **القائمون باختطاف الطائرة يتحدثون نيابة عن ابناء الارض المحتلة باستخفاف وبدون مسؤولية وطنية ، فابناء الارض المحتلة وغيرهم من الفلسطينيين يرفضون ان تعطي « منظمة » غير مسؤولة لنفسها حق القيام « بعمليات » لا تشبه عمليات القرصنة فقط من بعيد .**
- **باسم ابناء الارض المحتلة يعبث القائمون على « عملية » الخطف بارواح مدنيين ابرياء ويسلبونهم حريتهم بتصرف غير مسؤول مقابل صفقة مالية لا هدف لها .**
- **القائمون على اختطاف الطائرة يعبثون بتصرفات غير مسؤولة بالراية الوطنية الفلسطينية التي رفعتها جماهير الشعب ورفعها ابناء الارض المحتلة في مدنهم وقراهم رمزا معاديا للاحتلال وتأكيدا على مواصلة النضال الوطني التحرري . لقد اصبحت الراية الوطنية الفلسطينية عند هؤلاء تأشيرة الاعلان عن المسؤولية كما هو الامر في النيابة البالغة الفظاظة عن ابناء الارض المحتلة .**
- **القائمون على اختطاف الطائرة يستريحون كثيرا لاستبدال التضامن الاممي مع النضال العادل الذي يخوضه شعبنا ببعض المظاهرات التي تنظمها بعض الفرق الفوضوية في بعض الجامعات اليابانية ، هذا الى جانب هوايتهم المفرطة في الصبيانية ، التي تستعين بالعناصر المغامرة اليابانية كشكل من اشكال الضغوط واضفاء طابع الجدية المختلة عقليا على التهديدات .**
- **ردود فعل ابناء الارض المحتلة وابناء المخيمات تبين بالملموس كيف يستهتر بعض الفوضويين والمغامرين بمصالح الحركة الوطنية الفلسطينية ، بل اكثر من ذلك ، فقد تبينوا بالملموس كيف تضحي فئة فوضوية انانية بمصالح الشعب مقابل مصالح ذاتية ضيقة الافق ومحدودة الاهداف .**

ومن هنا ، فأن جماهير الشعب وابناء الارض المحتلة يطالبون القائمين على هذا النمط من « العمليات » الكف نهائيا عن الحديث باسمهم وعن العمل الضار نيابة عنهم . فجماهير الشعب وابناء الارض المحتلة ينظرون الى هذا النمط من « العمليات » كما هو في حقيقته ، كنمط عمل لا علاقة له بالجماهير وبمصالحها ولا يؤمن لا بسياسة الاعتماد على الذات ولا بسياسة تغليب المصلحة الوطنية على المصالح الانانية الضيقة .

الاردن

مع تجدد الحملة لعزل النقابيين الوطنيين الديموقراطيين في الحركة العمالية

- السلطة تمعن في تزوير الارادة العمالية وفرض قيادات نقابية بيضاء -

- مزيدا من النضال للعمل الدؤوب داخل النقابات لاعادة الشرعية والديموقراطية -

تواترت في الفترة الاخيرة انباء عن المزيد من الفصل والتسريح والاعتقال للنقابيين الوطنيين الشرفاء في صفوف الحركة العمالية في الاردن ، في محاولة لاجتثاث ما تبقى من القيادات النقابية الديمقراطية الشريفة ، ولاستكمال تحويل النقابات الى مؤسسات بيروقراطية ، تخدم سياسة السلطة وارباب العمل ، دونما اي اكتراث بالشرعية ، وبالتمثيل الحقيقي والامين للارادة العمالية في قيادة مناضلة وطنيا وطبقيا . وهي المطالب التي تناضل من اجلها الطبقة العاملة في الاردن اليوم اكثر من اي يوم مضى .

فقد اقدمت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، بتعليمات من المخابرات الاردنية بفصل عدد من نقابيي نقابة عمال الكهرباء ، وحرمانهم من عضوية النقابة المذكورة .

كما اقدمت الهيئة الادارية لنقابة عمال ومستخدمي البترول والكيماويات على فصل النقابي جمال النجداوي من النقابة بشكل تعسفي ومطابق لتعليمات السلطة .

وقبل ذلك بفترة ، قامت السلطات باعتقال النقابي جمعة جبر عضو نقابة البترول والكيماويات والعامل في مصفاة البترول في الزرقاء ، ونقلت الانباء انه قد زج به في سجن الجفر الصحراوي ، حيث يتعرض للتعذيب هناك .

تنامي ملحوظ في النضالات العمالية

وقد جاءت سلسلة اجراءات الفصل والاعتقال هذه في وقت تشهد البلاد تناميا ملحوظا في النضالات العمالية ، ومزيدا من التحرك المنظم في النضال والاحتجاج على اوضاع وظروف العمل المتردية ، وفي المطالبة بتحسين شروط العمل والاجور والضمانات المختلفة . وكانت الشهور القليلة الماضية قد شهدت حملة واسعة من الاحتجاج على تسريح عمال سكة الحديد وعمال مصنع الورق ، كما شهدت انتصار ارادة عمال ومستخدمي وكالة الغوث من اجل تثبيت جملة من المطالب وعلى رأسها اقرار علاوة غلاء المعيشة . كما ان عمال سكة حديد حطية — العقبة ، وعمال الفوسفات وعمال الدخان شنوا نضالات مطلبية متعددة .

وفي الشهر الماضي ، عادت تثار من جديد مطالب عمال مشروع سد طلال ، عمال وسائقي سيارات النقل بين عمان والزرقاء ، وعمال مصنع الاسمنت المحرومين من نقابتهم بعد ايلول ١٩٧٠ .

ورغم كل محاولات السلطة لابداء حرصها على « تبني مطالب الاتحاد العام للنقابات » ، كما جاء في تصريح رئيس الوزراء السابق .. ورغم كل ديماغوجية السلطة بالحديث عن بناء ضاحية سكنية عمالية ، وانشاء عيادات طبية للعمال .. الخ فان السلوك العملي للسلطة ما زال ، كما كان دوما ، متعارضا مع مصالح الطبقة العاملة اقتصاديا وسياسيا وادبيا . وما زال النظام يقف مدافعا عن مصالح الفئات العليا واصحاب العمل .

ان من اكثر الامور مدعاة للسخرية المرة ، ان النظام الذي ما برح يتبجح في مساندة وتلبية مطالب العمال ، قد وظف اجهزة اعلامه لمحاربة مطالب العمال المنصوص عليها في قانون العمل ، فقد قام التلفزيون الاردني ببث برنامج خاص عن مصنع الاسمنت ، جاء بمثابة « اعلان مجاني » من السلطة لمحاربة مطالب العمال في اقامة نقابة خاصة بهم . وقد تحدث البرنامج عن عدم ضرورة قيام تنظيم نقابي للعمال ، لانهم « يتمتعون » بحقوق وتعويضات ومكافآت كافية !! وقد احدث البرنامج المذكور استياءا واسع النطاق بين صفوف العمال والجماهير .

في هذه الظروف ، جاء فصل واعتقال عدد من النقابيين العمال ، ليجدد تاكيد طبيعة السلطة المعادية كليا لمصالح الطبقة العاملة ، وليجدد محاولاته كي تتحول النقابات الاردنية كليا الى اجهزة وظيفية مطواعة للسلطة وسياستها .

ان تزايد اوضاع العمال وسائر الكسبة في البلاد سوءا ، وارتفاع تكاليف المعيشة واسترجاع مكاسب العمال التي تحققت قبل ايلول ١٩٧٠ ، والمثبتة في الاتفاقيات الجماعية وعلاوات غلاء المعيشة ، زيادة الاجور الدورية ، الضمانات الصحية والاجتماعية ، الاجازات وايام الراحة ، ثم تنامي التحرك العمالي ازاءها ، كل ذلك يتوافق مع تزايد اتجاهات السلطة لتصفية العناصر الوطنية والديمقراطية بين صفوف العمال .

وان كل ذلك يفرض على القوى الوطنية والمقاومة مهمات نضال عديدة لدعم ومساندة عمال الاردن من اجل اعادة اكتساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمطلبية المختلفة ، واعادة الشرعية والديمقراطية الى صفوف الحركة العمالية ، وزيادة التطابق بين القاعدة والقيادة العمالية على اساس وطني وطبقي متقدم .

القيادة البيضاء !

ان تشديد النضال من اجل عودة السياسة النقابية الوطنية والتقدمية الى قيادة الاتحاد العام لنقابات العمال ، وطرح برنامج وطني وطبقي يلبي الاستعداد النضالي في صفوف الحركة العمالية ، مهمة اساسية اليوم ، كما ان الظروف العامة في البلاد باتت تؤهل اكثر من اي وقت مضى ، لانجاز هذه المهمة ، فالقيادة البيضاء للاتحاد العام تزداد احراجا وتعرية هذه الايام ، بسبب وقوفها صامتة امام التردي المتزايد في أوضاع العمال ، وازاء التجاوزات في الحقوق العمالية ، بل انها تتحمل جزءا كبيرا من المسؤولية في سحب مكاسب العمال الاقتصادية والمعنوية . دون ان تتحدث عن كونها قد اعطت النظام التغطية السياسية « عماليا » ازاء خيانته الوطنية وحربه ضد المقاومة والجماهير . وكذلك فان النظام يعاني من عزلة سياسية ، حتى من اصدقائه التقليديين .

في هذه الظروف ، لم تعد اساليب الاستنكار والانسحاب من الاتحاد العام كافية لمواجهة سياسة السلطة . وهذه الاساليب كانت مبررة في ظروف العامين الماضيين ، وقد اعطت نتائج لا تنكر في فضح وتعرية النظام عالميا وعربيا ، وقد ادت فعلا الى عزل القيادة اليمينية البيضاء في الاتحاد العام لنقابات العمال ، وعوملت كما تستحق كقيادة غير شرعية ، وخائنة لمصالح الطبقة العاملة والجماهير في غالبية المرافق النقابية العربية والعالمية .

ولكن المرحلة الحالية ، تتطلب بالاضافة ، الى عمل الرموز النقابية الشرعية خارج البلاد ، مزيدا من التنسيق والتعاون بين كافة القوى الوطنية من احزاب ومقاومة من اجل العودة الى النقابات العمالية الاردنية ، ومهما كانت الصعاب والمشاق ، ومهما كانت المكاسب جزئية وقطاعية .. وان كسر احتكار رجال السلطة لقيادة الاتحاد العام مهمة نضالية ملحة وراهنة .. ويجب ان لا تظل نقابات العمال حكرا لعملاء السلطة .. هذا هو الشعار الاساسي الذي ينبغي رفعه في هذه المرحلة ، على طريق تحويل الاتحاد العام الى موقع ديمقراطي تقدمي .

ان الاحتجاج على « لا شرعية » القيادات النقابية ، بالتنديد والفضح وبالانسحاب ، وبالنضال من خارج الجسم العمالي في البلاد ، لم يعد يستجيب لمهمات النضال الراهنة ، ان ترك النقابات لعملاء السلطة ، موقف اخلاقي مثالي لا يمت الى الفهم العلمي التاريخي للنضال في مؤسسات العمال . ان هذا الموقف يترك القاعدة العمالية نهبا لتضليل وديماغوجية القيادات اللاشرعية ويحصر النضال النقابي العمالي في نطاق محدود ، مبدأي ونظري . ويجعل القضايا اليومية للعمال خاضعة لتعامل طرف واحد هو القيادة الانتهازية .. واذا « انسحب » النقابيون والعمال التقدميون ، واذا ما نفضوا ايديهم من هذا الاتحاد ، المزور « الملوث » بحجة لاشرعيته ، فانهم يدفعون القاعدة العمالية للسلبية والانطواء ، او للانخداع بديماغوجية النقابيين الانتهازيين !

المهام الضرورية

ان الظروف الراهنة توفر الشروط الدنيا للنضال من اجل العودة لاكساب النقابات العمالية طابعا وطنيا ديمقراطيا . وعلى طريق ذلك تطرح المهام التالية :

— ان النقابيين الديمقراطيين الشرعيين في الخارج ، لهم دور اساسي في فضح وتعرية سياسة النظام تجاه العمال والنقابات في الاردن ، كما لهم ذات الدور ازاء القيادات البيضاء ، ويمكن ان يسهموا بجدية مع باقي القوى الوطنية والتقدمية والمقاومة في العمل من اجل مزيد من الارتباط بالقاعدة العمالية في البلاد ، ومع القيادات النقابية الشريفة .

— ان طاقة القوى التقدمية والوطنية والمقاومة مدعوة للتعاون والتنسيق فيما بينها من اجل اقرار صيغة تمثل الحد الادنى من العمل الجبهوي ، من اجل العودة الى الاتحاد العام لنقابات العمل ، تتعدد فيها مستويات النضال ، من ادنى القاعدة العمالية وحتى قمة الاتحاد العام ، كما تنشط بشتى اشكال اللجان في القطاعات العمالية غير المنظمة للاستجابة لمطالب العمال الاقتصادية والمعيشة ولمطالبها حول ظروف العمل والفصل التعسفي والاجور والاجازات وغيرها .

— النضال ضد الاطروحات المثالية المبدئية ، التي تستنكف عن النضال في النقابات ، الا اذا توافرت فيها الشروط المثالية للعمل ، كالحرية النقابية والشرعية والنزاهة ، والتي تفضل الانسحاب واطلاق النعوت « المريحة للضمير الوطني » ، والتي مهما كانت فاعلة ومؤثرة في الاوساط النقابية ، الا انها لا تغني عن النضال في اوساط العمال ، والتعامل مع قضاياهم ، واستكشاف الدروس الحسية والملموسة على خيانة القيادات الانتهازية وتواطئها مع السلطة من خلال هذه القضايا اليومية والحية .

— ان ضرورة تواجد النقابيين التقدميين والديمقراطيين بين صفوف العمال وعلى اتصال بهم ، يظل خطوة ناقصة ، اذا ما افتقد البرنامج البديل لبرنامج عملاء السلطة وازلامها . ان صياغة هذا البرنامج ، ينبغي ان تستجيب لمهمات النضال في هذه المرحلة على المستويين الوطني والطبقي ، وان تاخذ بعين الاعتبار الترابط بين هذين المستويين ، في الظروف العيانية المحددة ، ودرجة الاستعداد النضالي بين العمال ، كما ينبغي ان تطرح اساليب واطر النضال وفقا للشرطين الموضوعي والذاتي السابقين .

— ان مهمة التشهير بسياسة السلطة ، وبفصلها النقابيين الوطنيين والتقدميين ، وبكل ما له صلة باضطهاد العمال في البلاد ، هي مهمة كل القوى والاحزاب الوطنية والمقاومة ، ومهمة القوى التقدمية والديمقراطية العربية والعالمية .

خطة التنمية الاردنية .. مدخل جديد لمزيد من النهب .

اجهزة الاعلام الاردنية لا يصيبها التعب من جراء عمليات الدعاية الواسعة التي تبشر فيها باهمية الخطة الثلاثية للتنمية من اجل تطوير ورفع مستوى الفلاحين الصغار في الاردن !

وخلال الشهر الماضي ، قام عدد من « الشريفات » — سيدات القصر الملكي — بشراء الاراضي الواقعة جنوبي مثلث العارضة في غور الاردن وذلك قبل وصول المياه اليها بأسعار رخيصة جدا ورمزية من دائرة الاراضي الموكل اليها مثل هذه العمليات . وبعد اسبوع وصلت المياه الى الاراضي المذكورة ضمن اطار خطة التنمية ، فقامت صاحبات الاراضي ببيعها مرة اخرى بأسعار خيالية وعالية جدا ، واحتفظن بقسم منها من اجل اقامة مزارع خاصة لهن .

خطة لتنمية الدخل القومي .. ام لتنمية وتطوير وسائل النهب للشعب ؟

كمبوديا

التطور الأخير في الصراع ضد الاستعمار الأميركي وعملائه

- جيش التحرير يحاصر العاصمة !.
- محاولات أميركية يائسة لانقاذ الوضع !
- كيسنجر يقترح وقف اطلاق النار وعقد مفاوضات مباشرة ..

الاحداث الاخيرة في كمبوديا تشير الى ان الوضع قد دخل الاطوار الاخيرة من النزاع بين شعب كمبوديا من جهة والاستعمار الاميركي وادارة لون نول العميلة من جهة ثانية . ويبدو اكثر فأكثر ان حلا « على الطريقة الفيتنامية » بات مستحيلا في كمبوديا . فاذا كان الرئيس ثيو قد نجح في بناء جيش قوي (بدعم الاميركيين) والارتكاز الى بعض القوى الاجتماعية (وخاصة المنتفعين من الحرب) فهذا ما لم ينجح في تحقيقه نظام لون نول الدكتاتوري الذي تجاوزته الاحداث منذ اليوم الاول لقيامه . فالجيش الكمبودي جيش هزيل تستطيع قوى شعب « الخمير » الثائرة تكنيسه في بضعة ايام عندما يرتفع عنه الدعم الاميركي الكثيف . واذا كان حظي ببعض التأييد في الاوساط المدينية ، خاصة بين الطلاب والمعلمين ، عند اعلان الجمهورية ، فان هذه الاوساط اخذة بالانفكاك عنه تدريجيا والانضمام الى الثوار .

حصار العاصمة

وها ان الهجوم العسكري الواسع النطاق الذي شنته قوات « الجبهة الوطنية المتحدة لكمبوديا » يجعل من العاصمة « فنوم بنه » المعقل الاخير لنظام يحتضر مطوق ببلد جرى تحرير معظم اجزائه . ولا يكتفي الثوار بمحاصرة العاصمة ، بل باشروا بشن الهجمات عليها . فجيش التحرير يصل الى بضعة كيلو مترات من وسط المدينة من جهة الغرب والجنوب الغربي . وقد سقطت بيد الثوار في الاونة الاخيرة احدى التلال الستراتيجية - في « فنوم ديل » - التي تشكل جزءا من خط الدفاع الاول عن العاصمة . الامر الذي اضطر الطيران الاميركي الى قصف ضواحي العاصمة نفسها ، لاول مرة ... الا ان هذا كله لم يمنع جيش التحرير من تحرير منطقة استراتيجية هامة الى الغرب من العاصمة بعد اسداء هزيمة نكراء لقوات السلطة العميلة . وباتت القاعدة الجوية فيها - حيث تقع القيادة العامة للطيران الاميركي - على مرمى مدافع الثوار تتعرض لهجمات منظمة تنزل فيها خسائر فادحة : تحطيم عدد من قاذفات القنابل وتدمير مستودعات قنابل « النابالم » . كذلك تقوم وحدات التخريب بعمليات جريئة ضد مواقع حيوية تمد العاصمة بالماء والكهرباء ، في الوقت الذي تواصل فيه فرق الدعاية والتحريض مهام الشرح السياسي وحث قوات السلطة العميلة على التمرد والانضمام لصف القوى الوطنية ودعوة سكان العاصمة الى الالتجاء للمناطق المحررة .

يواصل جيش التحرير انتصاراته العسكرية في الوقت الذي تسجل فيه قضية كمبوديا الوطنية انتصارا معنويا وسياسيا هاما بعد الزيارة التي قام بها الامير سيهانوك للمناطق المحررة من بلاده . كان « لون نول » قد تحدى سيهانوك بأن يطأ ارض كمبوديا ، واشاع حملة دعاوية تقول ان تصفيات جسدية تجري بين قادة المقاومة وان النزاعات والانشقاقات تتوالى بين « الخمير الحمر » (الشيوعيين) ومؤيدي سيهانوك في بيكين وهانوي . فكانت زيارة سيهانوك للاراضي المحررة صفعة ضد صفاقة السلطة العميلة ودحضا لادعاءاتها . وتبين منها الحقائق التالية :

□ ان المقاومة المسلحة لشعب كمبوديا تسيطر على ٩٠ في المئة من الارض الكمبودية يعيش عليها حوالي ٧ ملايين مواطن .

□ ان قادة المقاومة يشكلون وحدة متماسكة ، كانت زيارة سيهانوك مناسبة لها لعقد سلسلة من الاجتماعات داخل الاراضي المحررة .

□ ان المقاتلين « الخمير » هم الذين يقاتلون نظام « لون نول » العميل ، لا القوات الفيتنامية الشمالية ، كما تدعي دعاية النظام العميل . وهذا ما باتت تعترف به الصحافة الغربية ، بما فيها اكثرها رجعية .

□ ان الاميركيين يقصفون المناطق المحررة يوميا وبلا انقطاع ، وان اهدافهم الرئيسية ليس الاهداف العسكرية وانما محاصيل السكان وتجمعاتهم .

النظام العميل يزداد عزلة وتخبطا

وتشير احداث الاشهر الاخيرة ، في معسكر النظام العميل ، الى مدى تعمق عزلته وتخبطه . الجيش - وهو دعامة الحكم الرئيسية - يشهد افواجا من افراده ينضمون الى القوات الوطنية . وكبار ضباطه يمارسون النهب المنتظم والتهريب . الغلاء الفاحش يتصاعد ، بحيث ارتفعت كلفة المعيشة بنسبة ١٠٠ في المئة . في اذار الماضي، اعلن الطلاب والمعلمون حركة اضرابية واسعة، وبات النظام يتصرف بهستيريا تجاه اية مطالب اجتماعية .

وليس ادل على تخبط وعزلة النظام من محاولته قصف مقر « لون نول » على يد احد طياري جيشه . على اثر هذه المحاولة ، امر الدكتاتور العميل باعتقال ما يزيد عن مئة من النواب السابقين واصحاب الصحف ، والصحفيين وافراد العائلة المالكة (الى درجة ان « لون نول » اعتقل « المنجم » الخاص به لانه عجز عن التكهن بهذا الحادث . كما القى في السجن بما يزيد عن خمسين منجما وعرافا لانهم تنبأوا بقرب انهيار نظامه !!)

المحاولات الاميركية اليائسة لانقاذ الوضع

ازاء هذه التطورات ، تدخل الاميركيون لعزل « لون نون » ، أخي « لون نول » . واعادوا الى الحكم زمرة لون - نول ، سيريك ماتاك ، اونجيك تانه التي قادت الانقلاب العسكري ضد الامير سيهانوك في ١٨ اذار - مارس ١٩٧٠ . الا ان كل ذلك لم يجد نفعا .

اقترح هنري كيسنجر - مستشار الرئيس نيكسون - عقد مفاوضات مباشرة بين الطرفين المتنازعين في كمبوديا بعد اعلان وقف اطلاق النار . في المقابل ، اقترح الامير سيهانوك على الاميركيين - بوصفهم المسكين الفعليين بمقاليد الحكم في « فنوم بينه » - بوقف الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي لزمرة « لون نول » وفق ما نصت عليه اتفاقيات باريس . بناء عليه ، يمكن فتح المفاوضات بين الاميركيين والمقاومة الكمبودية . رفض كيسنجر . وهذا امر متوقع ، فالخطة الاميركية تقضي باعتماد الاسلوب «الفيتنامي» في كمبوديا : خوض الحرب بواسطة نظام عميل وتحويله تدريجيا الى مفاوض والى قوة تقف ضد « الزحف الشيوعي » . ازاء رفض كيسنجر ، صرح سيهانوك : « لقد فات الاوان . ومهما يكن من امر فنحن نرفض رفضا قاطعا . ذلك اننا مصممون كليا على مواصلة المسيرة ، والنضال حتى النهاية » .

الهجمات المتكررة على « فنوم بينه » هي الترجمة العملية لهذا التصريح . والواقع ان ادارة نيكسون كانت تطمع الى فتح المفاوضات قبل الخامس عشر من اب - اوغسطس الجاري - الموعد الذي حددته لوقف القصف الجوي لكمبوديا . وفي الاسبوع الماضي ، تكشف للرأي العام الاميركي والعالمي الكذب الذي مارسته ادارة نيكسون عليها ، اذ اخفت ، طوال سنوات ، انها كانت تقصف كمبوديا المحايدة منذ عام ١٩٦٩ ، اي قبل اكثر من سنة على الانقلاب العسكري الذي نظمته « وكالة الاستخبارات الاميركية » الذي جاء بزمرة « لون نول » الى الحكم . وتبين ان الوثائق المقدمة الى «الكونغرس» الاميركي كانت مزورة .

سوف تثبت الاسابيع القادمة ان ادارة نيكسون لا زالت تمارس الكذب والخداع . ولتغطية الكذب الجديد ، بادر ناظر الدفاع الجديد الى التصريح بان « قصف الطيران الاميركي لفيتنام سوف يستمر بعد الخامس عشر من اب - اوغسطس اذا لم يستقر الوضع في كمبوديا ».

كذلك فان المستشارين العسكريين والطيارين الاميركيين يصلون يوميا الى العاصمة الكمبودية متنكرين باللباس المدني .

ان حكومة نيكسون تعلم تمام العلم ان اي وقف للقصف واي تعليق للمساعدات التي تقدمها لنظام « لون نول » العميل ، سوف يؤديان الى انهياره الفوري . وهي تدرك ما هو اهم من ذلك : ان انتصار القوى الوطنية في كمبوديا سوف يجري تعديلا جذريا على ميزان القوى الذي جرت مفاوضات باريس في ظله ، فيعيد خلط الاوراق مجددا في الهند الصينية باكملها ، مقدما دفعا جديدا للنضال الفيتنامي مضعفا قوى نظام سايغون العميل ، حاملا شرارة الحرب الشعبية الثورية الى تايلاندا .

سيهانوك مع المقاتلين في المناطق المحررة







قيادة الجبهة الوطنية المتحدة الكمبودية

سياسة التسلّح الأميركية الجديدة

- حل الأزمات الاقتصادية على حساب الشعوب المتخلفة وتحميلها أعباء حراسة مصادر النهب والاستغلال -

ان سياسة التسلح في البلدان الرأسمالية عامة ، وفي الولايات المتحدة خاصة ، تسمح بتمكين سيطرة الدولة على الاقتصاد . والواقع ان هذه الصناعة ، التي تعتمد على طلبات الدولة ، كانت تمثل ٥-٦ بالمئة من الدخل الاهلي قبل الحرب العالمية الاولى ، وها هي الان تصل الى ٣٠ بالمئة منه في بعض الاقطار .

بالاضافة لذلك ، فان تطور هذه الصناعة يساهم في تدعيم الاقتصاد الرأسمالي الجديد ، وهو محاولة لتوسيع الانتاج وحل مشكلة البطالة . فولاية كاليفورنيا الاميركية مثلا تعيش، باتكال شبه كامل ، على عائدات صناعة الاسلحة وتطورات سوقها .

مراحل تطور سياسة التسلح الاميركية

مرت السياسة الاقتصادية الاميركية بشأن التسلح بعدة مراحل .

واول هذه المراحل فترة « الحرب الباردة ». انذاك كانت الولايات المتحدة في اوج جبروتها تقدم المساعدات العسكرية (المجانية احيانا) للاقطار الاوروبية ولبلدان العالم المتخلف من اجل درء « الخطر الشيوعي » او ما كان يسميه جون فوستر دالاس « ارادة الغزو السوفياتية » . لكن صناعة الاسلحة تبقى فرعا انتاجيا كسائر الفروع . وسرعان ما اتضح للادارة الاميركية ان سياسة المساعدات العسكرية الكثيفة هذه تؤدي الى ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات . وهي ايضا خاضعة للمنافسة . فبرزت الحاجة الدائمة الى ايجاد اسواق جديدة وزبائن جدد للسلاح الاميركي.

هنا تدخل صناعة التسلح مرحلة ثانية من تطورها . ففي عام ١٩٦١ ، تسلم جون كنيدي الحكم . وعمل ناظر الدفاع - ماكنامارا - على اجبار حلفاء اميركا الاوروبيين، بالاضافة الى اليابان وكندا واوستراليا ، على شراء الاسلحة الاميركية . فولد بذلك نظام من القروض يسمح للبلدان الفقيرة التزود بالسلاح الاميركي .

ولكن سرعان ما تضيق السوق الاوروبية بالسلاح الاميركي . وتباشر فرنسا بتطوير صناعة اسلحة خاصة بها ، في ظل ديغول، سعيا منها للتحرر من الهيمنة الاميركية .

...

الصينية يحل أزمة الصناعة الحربية ويحفز تطورها ، فتشهد نموا مذهلا . الا أن هذا النمو المتسارع سوف ينقلب الى معضلة مع وصول النزاع في الهند الصينية الى اطواره الاخيرة .

في اواسط الستينات ، يبذل الاستعمار الاميركي جهدا خاصا لتوسيع سوق الاسلحة في اقطار العالم المتخلف . وهكذا ارتفعت مبيعات السلاح الاميركي من ٩٦ مليون دولار عام ١٩٦٥ الى مليار دولار (اي الف مليون) عام ١٩٧١ . ونجد حاليا ان النفقات العسكرية للاقطار المتخلفة تنمو بمعدل ٩ بالمئة سنويا ، اي بما يوازي ضعف معدل نموها الاقتصادي.

الستراتيجية الاميركية الجديدة وسياسة التسلح

ويطرأ تعديل اساسي على سياسة التسليح الاميركية في الاونة الاخيرة بفعل عوامل عديدة: المنافسة الاقتصادية بين الدول الامبريالية ، الانفراج النسبي بين المعسكر الرأسمالي والبلدان الاشتراكية ، دخول التدخل العسكري الاميركي في الهند الصينية اطواره الاخيرة ، الى اخره .

وتلبي سياسة التسليح الجديدة حاجة اقتصادية اولا باول . وهي الحاجة الى توسيع سوق الاسلحة في بلدان العالم المتخلف. ومن اجل تمكين سيطرتها على هذه السوق وتوسيعها ، تدرب الولايات المتحدة الخبراء العسكريين لجيوش اميركا اللاتينية وافريقيا واسيا . وحتى الان ، تلقى ٣٢٠ الف ضابط اجنبي تدريبهم في القواعد الاميركية . والاكثرية الساحقة من هؤلاء الضباط ينتمون الى اقطار العالم المتخلف (بينهم ٥٠ الف ضابط من الشرق الاوسط وحده) .

ثم تخدم سياسة التسليح الاميركية هدفا سياسيا واضحا ، من جهة ثانية . فمنذ تورطها العسكري في الهند الصينية ، والامبريالية الاميركية تسعى بشتى السبل الى تحاشي التدخل المباشر فيما يسمى : «النزاعات المحلية » . بل توكل هذه المهمة الى قوى امبريالية فرعية او محلية . وهكذا تلعب تايلاندا وفيتنام الجنوبية وكوريا الجنوبية دور الدرك الاسيوي . والبرازيل تتولى حفظ الامن الامبريالي في اميركا اللاتينية . تركيا تحرس الممرات الستراتيجية . واسرائيل تلعب دور كلب الحراسة للمصالح الامبريالية في الشرق العربي . بينما تهيمن ايران على

...

الوطنية في الخليج وشبه الجزيرة ، وعلى الاخص في اليمن .

هذه الامبرياليات الفرعية ومخافر الحراسة المحلية تعقد صفقات السلاح الضخمة مع الصناعة الحربية الاميركية . وهي صفقات ترزح ثقيلا على شعوبها وتعمق بؤسها وتخلفها. ففي ٢١ شباط - فبراير الماضي ، عقدت الولايات المتحدة اتفاق تسليح مع ايران يبلغ قدره مليارين ونصف مليار دولار لبيعها الطائرات العمودية والبوارج والصواريخ . وتلا ايران السعودية (صفقة بمليار دولار) والكويت (٦٠٠ مليون دولار) .

هكذا تحل الامبريالية الاميركية ازماتها الاقتصادية على حساب اقطار العالم المتخلف كما تحمل شعوبه حماية مصادر الاستغلال والنهب الامبرياليين.

فصفقات السلاح الضخمة هذه تؤدي ادوارها المتعددة في خدمة حل مشاكل الرأسمالية الاميركية وتنفيذ استراتيجيتها الامبريالية :

● مليارات الدولارات المدفوعة ثمنا للسلاح لا تحافظ على صناعة التسليح الاميركية (بعد التراجع الذي كان متوقعا لها مع الانسحاب الاميركي من فيتنام) وحسب ، وانما تعيد الى الخزينة الاميركية كميات ضخمة من الدولارات هي بأمس الحاجة اليها . وفي كلا الحالين ، تساهم في سد العجز في ميزان المدفوعات الاميركي وفي حل الازمات الاقتصادية الرأسمالية (البطالة مثلا) . كذلك ، فان بناء القدرات العسكرية للقوى الفرعية والمحلية الثابتة للامبريالية الاميركية، يعفيها من كل الاعباء الاقتصادية والسياسية والبشرية الناجمة عن تدخلها المباشر في حماية مصالحها في البلدان المتخلفة وحسم النزاعات المحلية . فاذا بهذه البلدان تشتري من اموال شعبها السلاح الاميركي لتستخدمه في حماية المصالح الاميركية - اي في حراسة مصادر نهب واستغلال شعوبها .

ومن اجل الحفاظ على سوق التسليح الاميركية وتوسيعها ، لابد للامبريالية من الحفاظ على حالة دائمة من التوتر والنزاعات والتسابق المجنون على التسلح في العالم المتخلف .

مجازر جديدة للمستعمرين البرتغاليين

لم تهدأ بعد عاصفة الاحتجاج العالمي على الجرائم النكراء التي ارتكبها المستعمرون البرتغاليون في الموزامبيق . وكان فريق من الكهنة البرتغاليين والاسبان قد اذاع تفاصيل المجازر التي ارتكبتها القوات البرتغالية في حق ٤٠٠ من اهالي قرية واحدة هي قرية « ايراما » ...

خلال الاسبوع الماضي كشف النقاب عن مجازر جديدة ارتكبها المستعمرون البرتغاليون ضد شعب انغولا . اعلنت « حكومة انغولا الثورية في المنفى » ان القوات البرتغالية قد اغتالت ١٣٠ مواطنا في قريه « حياكس » - الواقعة على مسافة ١٥٠ كيلو مترا الى الشرق من « لواندا » . كذلك روت تفاصيل الحرب الكيماوية التي يشنها الاستعمار البرتغالي ضد شعب انغولا المكافح . فخلال الاشهر الثمانية الماضية ، شهدت المناطق المحررة من انغولا اكثر من الفي اصابة ناجمة عن تناول الاطعمة الملوثة بالمواد الكيماوية السامة التي القتها الطائرات البرتغالية لابادة المزروعات والماشية والبشر. وقد توفي منهم لا اقل من ٢٠٠ شخصا .

ان مجازر الاستعمار البرتغالي بحق شعوب الموزامبيق وانغولا وغينيا - بيساو تذكر بالجرائم الاميركية الجماعية في فيتنام ضد الاهالي . وكما كانت في فيتنام التعبير الهستيري عن عجز قوى الاستعمار عن الانتصار على حرب التحرير الشعبية ، والمحاولات اليائسة الاخيرة قبل الانسحاب والاقرار بالهزيمة ، فان هذه الجرائم الجماعية للاستعمار البرتغالي ما هي الا النذير ببداية النهاية للسيطرة الاستعمارية الفاشستية المدعومة من قوى حلف شمالي الاطلسي والامبريالية الاميركية .



ماوية « اليسار البروليتاري » الفرنسي وفكر ماوتسي تونغ



في ما يلي ترجمة نص للكاتب الفرنسي الماركسي أمانويل تيريه حول « ماوية اليسار البروليتاري وفكر ماوتسي تونغ » صدر في العدد الاول (شباط ١٩٧٠) من مجلة « ما العمل ؟ »

يلقي المقال ضوءا نقديا كاشفا على التزوير الفادح للمرتكزات الاساسية لفكر ماوتسي تونغ على يد الفرق « الماوية » . وهو يساعد على فهم ونقد ظاهرة بعض الفرق التي تدعي الانتساب الى الماوية في لبنان . يبقى أن المقال يغفل جانبا هاما من معالجة فكر وممارسة « اليسار البروليتاري » ، وهو تأثره بفكر وممارسة الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى في الصين .

ان « اليسار البروليتاري » ، بين مختلف التيارات الماوية الموجودة اليوم في فرنسا ، هو بغير جدال أوسعها شهرة بين الجمهور العريض . الى م يعود هذا الوضع المتميز ؟ في المحل الاول ، الى عدد من « العمليات » المشهدية التي تم تنفيذها تحت قيادته ، وكذلك أيضا الى الدعاية التي أثيرت حول هذه العمليات في صحافة الحزب الشيوعي الفرنسي والصحافة البورجوازية . ويزعم اليسار البروليتاري أنه التنظيم الوحيد في فرنسا الماوي فعلا . والحال أن صحافة الحزب الشيوعي الفرنسي والصحافة البورجوازية تؤكد — على غير عادتها — هذا الزعم وتبذل كل جهد لاقناع قرائها بخلط الماوية مع نظريات وممارسات « اليسار البروليتاري » .

نعتقد من ناحيتنا ، أن هذه الدعاية ليست مجانية . فاذا ما أثار الحزب الشيوعي الفرنسي والبورجوازية كل هذه الضجة الكبيرة حول اليسار البروليتاري ، فذلك لان لهم كل المصلحة الا تتعرف الجماهير الشعبية لهذا البلد على الماوية الا على الصورة الكاريكاتورية التي يقدمها عنها قادة اليسار البروليتاري . أن شجاعة وتفاني مناضلي اليسار البروليتاري التي لا جدال فيها ليست هنا موضع بحث . الا أن هذه الشجاعة وهذا التفاني يمكن استخدامهما على صورة أفضل من استخدامهما في مشروع يشكل ، على مستوى النظرية كما على مستوى الممارسة ، تشويها كاملا لفكر ماوتسي تونغ .

«الاسهام» النظري لليسار البروليتاري : النضال ضد الاستبداد السلطوي

يرى قادة « اليسار البروليتاري » انه يمكن ويجب توحيد المعارك المشتتة التي تخوضها الجماهير الشعبية (عمال . فلاحون . طلاب . تجار صغار . حرفيون) في نضال شامل موحد ضد السلطة ، ضد القمع والتراتب . ومهما يكن اختلاف الاوضاع الاقتصادية بين شتى الطبقات والشرائح التي يتكون منها الشعب ، وتباين مواقعها من الاستغلال الرأسمالي ، فانها آخذة بالخضوع للاستبداد الرأسمالي بصورة أكثر مساواة وتجانسا . فتعلن « دفاتر اليسار البروليتاري » ، مثلا ، في معرض دراستها لطبقة اجراء التجارة والادارة :

« يسمح لنا هذا التحليل بتعيين معيار الانقسام داخل « السكان » المأجورين .

وهذا المعيار هو علاقتهم بالاستبداد الرأسمالي » (١)

يعلمنا لينين أن الطبقات الاجتماعية هي « تجمعات واسعة من البشر تتمايز فيما بينها بالموقع الذي تحتله في نظام للانتاج الاجتماعي محدد تاريخيا . وبعلاقاتها بوسائل الانتاج (التي غالبا ما تكون مكرسة قانونيا) ، وبدورها في التنظيم الاجتماعي للعمل ، وتتميز بالتالي بالوسائل المتوافرة لديها لتجميع الثروات الاجتماعية وبحجم هذه الثروات .! » (٢)

ان مثل هذا التحليل لموقع الطبقات من البنية الاقتصادية التحتية هو وحده الذي يسمح بفهم التحديدات التي تتعرض لها الطبقة في البناء السياسي الفوقي .

ولكن يبدو أننا على خطأ في كل ذلك . فمنظرو « اليسار البروليتاري » يعتبرون أن المعيار « المركزي » لرسم الحدود الفاصلة بين الطبقات هو معيار سياسي . وليتدبر أمرهم الذين يؤيدون المادية التاريخية ، أي الذين يقولون بأن العامل المحدد ، في نهاية المطاف ، هو العامل الاقتصادي !

تغييب الاستغلال ورفض الدور القيادي للطبقة العاملة

لكن ثمة ما هو أفدح من ذلك . ان منظري « اليسار البروليتاري » ، اذ يؤكدون على أن المعيار « المركزي » للفصل بين الطبقات هو موقفها من السلطة ، يستبعدون ، في المقابل — الاستغلال الرأسمالي ، أي نهب فضل القيمة من العمال . وكتحصيل حاصل ، فان نظريتهم لا تسمح بالتالي بفهم الدور القيادي للطبقة العاملة في النضال الثوري . فالطبقة العاملة تلعب هذا الدور لانها الطبقة الوحيدة ، في نمط الانتاج الرأسمالي ، التي تنتج فضل القيمة وتتعرض بالتالي مباشرة للاستغلال . وعندما نعتبر الاستغلال ظاهرة ثانوية ، فان ايلاء الطبقة العاملة الدور القيادي يغدو توكيدا بغير أساس . وسوف نرى لاحقا أن منظري « اليسار البروليتاري » ينتهون الى التخلي عن الطبقة العاملة . اذ ذاك ، « لا يعود التناقض الرئيسي في نمط الانتاج الرأسمالي هو التناقض القائم بين المستغلين (بكسر الغين) والمستغلين (بفتح الغين) ، بل يصبح التناقض بين الحكام والمحكومين . هنا نسمع نغمة فوضوية لاول مرة . ذلك أن « المفكرين » الفوضويين ، مثلهم كمثل منظري « اليسار البروليتاري » ، هم أيديولوجية صغار المنتجين المستقلين يقفزون فوق الاستغلال ، فيعتبرون ان الاضطهاد (لا الاستغلال) هو الهدف الرئيسي للنضال الثوري .

وبقدر ما نتقدم في التحليلات النظرية لـ « اليسار البروليتاري » ، نكتشف أن المعيار المقترح لرسم الحدود الفاصلة بين الطبقات ليس معيارا « مركزيا » ، وانما هو المعيار الوحيد . وهذا المعيار أشبه ما يكون بالمتراس : اما ان تكون الطبقة المعنية وراءه أو أمامه . لذا تجد ان « دفاتر اليسار البروليتاري » تكتب بصدد الاجراء الاداريين :

« يلعب الاجير الفرد دوره كرأسمالي مكان مالك رأس المال . وبتعبير اخر ، فهو يحل محل الرأسمالي ، رغم أنه ليس رأسماليا بالمعنى الاقتصادي . على الصعيد السياسي ، لا يجد العامل أية أهمية لذلك « لكون الاجير ليس رأسماليا بالمعنى الاقتصادي » طالما أن هذا الاجير هو الذي يجسد رأس المال كما يجسد الاستبداد الرأسمالي . ان الاجير الاداري ، بخلاف الاجير التجاري ، لا يعاني من الاستبداد الرأسمالي . انما هو وكيل هذا الاستبداد»(٣)

ان الذي يميز هذا النص هو عجز منظري « اليسار البروليتاري » عن التفكير بوجود طبقات متناقضة ، تتكون من عناصر تعاني من الاستبداد الرأسمالي وتلعب دور الوكيل لهذا الاستبداد في الوقت نفسه . والاجراء الذين ينتمون الى هذه الطبقات ، يمارسون في المؤسسة وبالنيابة عن الرأسمالي ما يسميه ماركس ادارة رأس المال بمظهره المزدوج . المظهر التقني المرتبط بالضرورات التقنية لعملية الانتاج ، ومظهره الاجتماعي المرتبط بمتطلبات نهب القيمة وقمع الشغيلة ...

بديهي بالطبع أن عددا كبيرا من «الكادرات» لا يمارس غير الوظيفة القمعية . وهم بالتالي لا ينتمون الى هذه الطبقات المتناقضة التي نتكلم عنها . وبديهي أيضا أن الوجه الرئيسي في التناقض بين المظهر القمعي والمظهر التقني هو المظهر القمعي . لكن الوجه الرئيسي ليس الوجه الاوحد ، ذلك أن قسما هاما من الرؤساء والكوادر ، الذين يشاركون بدون شك في نهب فضل القيمة واستغلال الشغيلة ، هم في الوقت ذاته ضحايا هذا الاستغلال بالقدر الذي يقومون به بدور انتاجي في عملية الانتاج . وهم بهذا القدر ينتمون الى « الشعب » . فوضعهم بالطبع كوكلاء للاستغلال الرأسمالي يثير التناقض بينهم وبين الطبقة التي تخضع ، بدون لبس ، للاستغلال الرأسمالي — الطبقة العاملة . الا ان هذا التناقض هو تناقض في صفوف الشعب ، أي انه نوع من التناقضات ينبغي على الجهة الموحدة ان تنتهج سياسة صائبة لحله .

أن المشكلة ليست قائمة اصلا بالنسبة لمنظري « اليسار البروليتاري » . فهم يرون مستغلين (بكسر الغين) ومستغلين (بفتح الغين) وحكاما ومحكومين ، ولا يمكن للمرء أن يكون هذا وذاك في آن معا . ومفكرو « اليسار البروليتاري » اذ لا يلتفتون الا للوجه الرئيسي من التناقض مهملين وجهه الثانوي ، بعد التفاتهم فقط الى التناقض الرئيسي وأهمالهم التناقضات الثانوية ، ينضمون الى المفكرين الذين يسميهم ماوتسي تونغ المفكرين الميتافيزيقيين :

« أن ترى ناحية واحدة من الاشياء يعني أن تفكر في المطلق ، أي أن تواجه المشكلات ميتافيزيقيا » . (٤)

النضال الطلابي هو المحور الرئيسي للنضال الثوري

أن منظري « اليسار البروليتاري » ، بجعلهم مختلف أشكال السلطة والتراتب الهدف الرئيسي للنضال الثوري ، يبحثون طبعا عن تعيين أساس هذه السلطة . وما أن يتم اكتشاف هذا الاساس حتى يكفي تقويضه لكي ينهار كل البنيان الرأسمالي . ولكن بدل البحث عن هذا الاساس ، كما تشير علينا كل النظرية الماركسية ، في الفصل بين الشغيل ووسائل الانتاج ، الذي يفرض على الشغيل لكي يحيا ان يبيع نفسه لمالك وسائل الانتاج ، يقوم منظرو « اليسار البروليتاري » بتأسيس السلطة البورجوازية على « المعرفة » . فتصبح المعرفة المتراس قبل الاخير للاستبداد الرأسمالي ، باعتبار ان القمع المفتوح هو المتراس الاخير . نلتقي هنا بتظاهرة جديدة لفكرهم الميتافيزيقي . فمن البديهي في الواقع أن العلم في النظام الرأسمالي هو وسيلة الاستغلال والاضطهاد الرأسمالي ، وان البورجوازية تبحث في الاغلب على تمرير سيطرتها على أنها سيطرة قائمة على الجدارة وامتلاك المعرفة . ولكن ليس أقل صحة ان تطور العلم هو عامل أساسي في تطور القوى المنتجة ، وبالتالي في تحرير الانسانية. يقول ماوتسي تونغ :

« يستخدم البشر علوم الطبيعة كسلاح في نضالهم من أجل الحرية . وهم يستخدمون ، في سبيل كسب حريتهم على المستوى الاجتماعي العلوم الاجتماعية لفهم المجتمع وتغييره ومباشرة الثورة الاجتماعية . ويستخدمون ، في سبيل كسب حريتهم في الطبيعة ، علوم الطبيعة لدرسها والسيطرة عليها وتغييرها ، وهم بذلك يتحررون من الطبيعة نفسها » . (٥)

وهنا أيضا يعبر منظرو « اليسار البروليتاري » ، بتحكيمهم « المعرفة » بصورة مطلقة ، عن عدم قدرة على ادراك الطابع المتناقض للعلم في النظام الرأسمالي . الا ان النتائج السياسية التي يستخلصونها من هذه الموضوعة نتائج فادحة .

اذا كانت المعرفة ، في الواقع ، هي أساس السلطة البورجوازية ، يغدو الاحتجاج الطلابي والمدرسي المحور الرئيسي للنضال الثوري ، طالما أن الجامعة والمدرسة هما الموقعان اللذان يتم فيهما تجهيز المعرفة ونشرها ، هذا على التحديد رأي مفكري « اليسار البروليتاري » :

« ان التمرد ضد المنصب وضد السلطة المختزنة في المعرفة يصيب سلطة الدولة وسلطة البرجوازية في الصميم . ويقوض السلطة البرجوازية في القطاع الحيوي الذي يعدها ويؤمن توالدها — الجامعة . ان تمرد الطلاب ضد الاستبداد السلطوي يقوض أركان السلطة البرجوازية عندما يبدد أضاليل المعرفة » (٦)

هكذا ينتهي الشوط . انقضى كل دور قيادي للطبقة العاملة . واكتمل انتصار الايديولوجية البرجوازية الصغيرة في منوعها « الصبياني اليساري » .

« البلانكية » في ممارسة « اليسار البروليتاري »

على مستوى النظرية : عجز قادة « اليسار البروليتاري » عن الاعتراف بتنوع وتعقيد التناقضات وموقفهم الميتافيزيقي . على مستوى الممارسة : أحادية الجانب ، احتقار الشرح السياسي للجماهير ، القطاعية ، وسياسة « الباب المغلق » ، وأخيرا « البلانكية » . سوف نتوقف عند بعض السمات المميزة لهذه الوجهة ...

يرى قادة « اليسار البروليتاري » أن فرنسا هي اليوم عشية الثورة . المسألة المركزية ، اذن هي تعميم فكرة وارادة العنف الثوري بين الجماهير . بمقدورنا المباشرة بنقض هذا التحليل بالتفصيل — خاصة وانه يقوم على استخفاف فادح للخصم على المستوى التكتيكي. فالوقائع تأتي الواحدة تلو الاخرى لتكذيبه ... ولكن الاهم من ذلك ، هنا ، هو اختبار النتائج التي يستخلصها قادة « اليسار البروليتاري » من هذا التحليل . وهي ، أولا بأول ، تمجيد للعنف بحد ذاته ، مهما كانت ظروف استخدامه أو الطبيعة الطبقية للذين يلجأون اليه . فانطلاقا من فكرة صحيحة تقول ان البروليتاريا لا تستطيع الاستيلاء على السلطة الا باستعمال العنف الثوري ، يصل قادة « اليسار البروليتاري » الى الاستنتاج ان كل عنف هو عنف بروليتاري ، وان كل من يستخدم العنف في النضال ضد الدولة البرجوازية سائر فورا لاحتلال موقعه في صفوف البروليتاريا .

المغامرة والعزلة عن الجماهير

من ناحية اخرى ، يبدأ البحث عن الاصطدام لذاته ، ولا يبالي قادة اليسار البروليتاري بمجازفتهم . الا أن لا مبالاة قادة اليسار البروليتاري هذه ازاء مجازفة الاصطدامات ، لها نتيجة مباشرة وضرورية الا وهي لا مبالاة الجماهير ازاء الاصطدام نفسه : اذ كيف تستطيع الجماهير الاهتمام بمعارك لا تغير على الاغلب من حيث نتيجتها الايجابية أو السلبية ، شيئا من وضعها ؟ انها ترافق من موقع المتفرج ، المتعاطف غالبا ، الاصطدامات التي تجري بين قوى النظام ومناضلي « اليسار البروليتاري » ، الا انها لا تشاركهم فيها ولا تحذو حذوهم وقلما يكترث قادة اليسار البروليتاري بذلك ، مقدرين أن فضيلة ضرب المثل من هذه الاصطدامات تجعل من غير المفيد عمل الشرح السياسي ، بما هو وحده الذي يستطيع أن يعطيها معنى ما . لنعد حول هذه النقطة الى ماوتسي تونغ :

اقربهم اليك اخطرهم عليك

« على الشيوعيين الا ينقطعوا اطلاقا عن أغلبية الشعب والا يتقدموا ، بغير أن يأخذوا بالاعتبار هذه الاغلبية ،

بصورة مغامرة على رأس أقلية متقدمة فقط ، بل ان يحرصوا على اقامة علاقات وثيقة بين العناصر المتقدمة وأوسع جماهير الشعب. هذا ما يعنيه التفكير بالاغلبية » (٧)

واذا كانت الحرب الاهلية لم تندلع الى الان في فرنسا ، فالخطأ يعود ليس الى تنفيس الحزب الشيوعي الفرنسي للتعبئة الجماهيرية وحسب ، بل وأيضا الى نشاطه القمعي والمعادي للثورة . فهذا الحزب ، في نظرهم ، تنظيم « اجتماعي فاشي » يتلخص دوره الوحيد في قمع النضالات الثورية بالقوة لحساب البورجوازية . هذا التقدير بنظرنا تقدير خاطىء . وهو يشكل ، على كل حال ، تظاهرة جديدة للفكر الميتافيزيقي باطلاقه حكما عاما حول الحزب الشيوعي الفرنسي مأخوذا كوحدة بسيطة ومتجانسة ، بغير أخذ بالاعتبار اختلاف الطبقات التي يمثلها والطريقة التي تتمثل فيه هذه الطبقات في داخله ، ودون تمييز الشرائح المختلفة على الاقل التي تشكله : القادة ، المتفرغون ، المناضلون والجماهير التي يؤثر فيها . اذ تشكل هذه الجماهير ، والاغلبية الساحقة من المناضلين ، جزءا من «الشعب»، بما هو مجموع العناصر التي لها المصلحة في تغيير النظام الرأسمالي والتي تطمح الى هذا التغيير بصورة واضحة وغامضة أو مشوشة ، لا فرق . واذا كانت الجماهير التي يؤثر فيها الحزب الشيوعي الفرنسي وأغلبية مناضليه يشكلون جزءا من الشعب ، فمن الضلال معاملتهم ، كأعداء للشعب ، باعتماد التجريح والضرب ضدهم ، وكما يقول ماوتسي تونغ :

« كل مسألة ايديولوجية وكل جدال داخل الشعب لا يمكن حله الا بوسائل ديمقراطية ، بوسائل النقاش والنقد والاقناع والتربية ، لا بالوسائل القسرية والقمعية » (٨)

ازاء الجماهير المتأثرة بالحزب الشيوعي الفرنسي وأغلبية مناضليه — وهؤلاء هم المعنيون هنا على وجه الحصر — يجب استخدام الوسيلة المناسبة لحل التناقضات في صفوف الشعب ، وسيلة « البرهان مع الوقائع التي تدعمه » .

ويقال لنا ، لكي نتناقش يجب أن نكون اثنين ، ومناضلو الحزب الشيوعي الفرنسي ، كقاعدة عامة ، لا يناقشون الماويين الا بضرب العصي والهراوات . هذا لاجدال فيه ، ومن الضروري الدفاع عن النفس في هذه الحالات .

لكن الدفاع عن النفس يجب ان يرافقه تمهيد وتفسير سياسيان . يجب رفض الاستسلام للاستفزازات مثلما يجب تحاشي الوقوع فيها . وما يكتبه ماوتسي تونغ بصدد الكيومنتانغ ينطبق هنا انطباقا تاما :

« لم ندحر الحملات الثلاث الكبرى المعادية للشيوعية والعديد من الاستفزازات الاخرى بالتنازلات غير المحدودة وبرضوخ الحزب الشيوعي لها . بل دحرناها ، لان الحزب الشيوعي ظل متمسكا بموقفه الصلب والصحيح من الدفاع المشروع عن النفس : لن نهاجم الا اذا هوجمنا . ولكن عندما يهاجموننا ، نشن عليهم هجوما مضادا ... لن يرعبنا المظهر المخيف للرجعيين ، بأي حال من الاحوال . وانما علينا التقيد الدقيق بالمباديء التالية : الوحدة والصراع ، في النضال : اكتساب موقع الغلبة ، اخذ المبادرة ، استغلال التناقضات ، كسب الاكثرية ومناهضة الاقلية ، وسحق الاعداء واحدا واحدا » (٩)

يجب تذكير قادة « اليسار البروليتاري » بهذه المباديء لانهم يفرضون على عدد كبير من مناضليهم اعتماد المنطق نفسه الذي يسير عليه الحزب الشيوعي الفرنسي . وفي حالتهم ، يتسلسل هذا المنطق على النحو التالي :

الحزب الشيوعي الفرنسي هو العائق الرئيسي أمام قيام الثورة في فرنسا . و « روج » (صحيفة التروتسكيين) هي العائق الرئيسي امام التشهير الواضح الفعال بالحزب الشيوعي الفرنسي ، والعائق الرئيسي امام تصفية « روج » هو ليبرالية « الانسانية الحمراء » (صحيفة الحزب الشيوعي الفرنسي الماركسي — اللينيني ، التنظيم الماوي الاخر في فرنسا) ، وهكذا دواليك..

وهكذا يصبح عدونا الرئيسي هو أقرب المناضلين الينا . وذلك على عكس قول ماوتسي تونغ بضرورة « تضييق رقعة الهجوم » . ويتناسى قادة « اليسار البروليتاري » ان المعركة السياسية تتمثل دوما « بتطوير القوى التقدمية ، وكسب القوى الوسيطة وعزل القوى المعارضة » (ماوتسي تونغ) . فيغلقون على انفسهم باب العزلة .

الازدراء البرجوازي الصغير للنضالات الاقتصاديه

الملاحظات ذاتها تنطبق على موقف « اليسار البروليتاري » من النقابات . اذ ان قادة « اليسار البروليتاري » ينطلقون من اصلاحية خط قادة « الاتحاد العام للعمال » و « الاتحاد الفرنسي الديمقراطي للعمل » (١٠) ليرموا الطفل مع ماء الحمام القذر ، ويصدرون حكمهم بالاعدام ضد « النقابية » . وقد بات تعبير « نقابية » بمثابة الشتيمة على صحفات « قضية الشعب » (جريدة .. اليسار البروليتاري) . طبعا ، يبرز من خلال هذا الحكم المطلق الازدراء البرجوازي الصغير للنضالات الاقتصادية العمالية ، التي يطلق عليها تسمية « حرفية » . وهو يتناسى ان هذه النضالات موجهة مباشرة ضد الربح ، اي ضد محرك نمط الانتاج الرأسمالي . كما يحمل هذا الحكم المطلق ايضا الرفض « الصبياني اليساري » لكل مفاوضة ...

اذا كان صحيحا ان قادة « الاتحاد العام للعمال » و « الاتحاد الفرنسي الديمقراطي للعمل » ينتهجون خطا أصلاحيا ، فصحيح ايضا ان ثمة ضرورة لوجود تنظيمات عمالية جماهيرية تأخذ على عاتقها النضال الاقتصادي ، وتوضح للجماهير أوضاعها وظروفها السياسية . وان ضرورة مثل هذه التنظيمات ملحة الان اكثر من اي وقت مضى ، أكانت تسمى « نقابات » او اي شيء اخر . ان حكما عاما على « النقابية » ، جملة وتفصيلا دون تحديد اخر ، لا يمكن الا ان يشيع الالتباس .

مهام للعمل الجامعي لا تمس أكثرية الطلاب

لا بد من كلمة حول عمل « اليسار البروليتاري » في الجامعة . ان احدا لا يجادل في الطابع المهني الغالب على مؤسسات « الاتحاد الوطني للطلاب في فرنسا » . ولكن هناك مجال بين هذه المؤسسات من جهة ، ولامبالاة قادة « اليسار البروليتاري » الكاملة ازاء القضايا المطروحة على الطلاب بما هم طلاب ، لقيام نضالات تتصدى لمحاولات كبار المشرفين على التعليم استعادة مواقعهم (محاضرات تحضيرية ، امتحانات ، الى اخره) ولوسائل التصفية المباشرة وغير المباشرة التي تستخدمها الدولة تدريجيا ، لتطرح أهدافا جامعية وتشرح لجماهير الطلاب (التي باتت تدرك أنها تقدمية بصورة عفوية) المعنى السياسي العام للمقاييس التي تتبناها السلطة وكبار المشرفين على التعليم ، كما تكشف ارادة

الحرية صفحة ١٢

البصفية والقمع الكامنة وراء كل مقياس من هذه المقاييس .

ان خوض مثل هذه النضالات يدفع اغلبية الطلاب للانخراط في المعركة العامة ضد الدولة البرجوازية . وهذه النضالات تلتقي كليا مع توكيدات ماوتسي تونغ :

« يجب وضع كل هذه المسائل المتعلقة بشروط حياة الجماهير على جدول الاعمال .. كما ينبغي أن نوضح للجماهير اننا نمثل مصالحها . وعليها انطلاقا من هنا ان تفهم المهام المتقدمة التي نقترحها عليها » ..!!

بدل ذلك يقترح قادة«اليسار البروليتاري» مهمتين مترابطتين :

١ — « لندمر الجامعة » ، ولا يقدم هذا التدمير كهدف استراتيجي ، وهو ما سيكون صحيحا ، بل كهدف تكتيكي مباشر يوجه العمل اليومي .

٢ — « لنغادر الجامعة ونذهب الى المعامل » ، وهو شعار يملك ، في افضل الحالات ، قيمة تعليمية بالنسبة للافراد الذين ينفذونه :

لا نرى اطلاقا كيف يمكن لهاتين المهمتين ان توضعا موضع التطبيق من قبل جماهير الطلاب . وتوضح التجربة ان ليس لهما بالنسبة للجماهير التي ترددهما الا قيمة تعويذية ، تشبه اللازمات التي يغنيها كورس الاوبرا وهو يراوح مكانه .

الذاتية والخضوع للايديولوجية البرجوازية الصغيرة

واخيرا نعود الى ماوتسي تونغ لنضفي على « اليسار البروليتاري » وصفا عاما : فكر ميتافيزيقي ، اقطاعية ، بلانكية ،وتنتج كل هذه السمات عن موقف سياسي واحد ، تعني الذاتية ، الناتجة بدورها عن الخضوع للايديولوجية البورجوازية الصغيرة

« عند دراسة مسألة ما ، عليك ان تتجنب الذاتية ، وتحاشي اختبار هذه المسألة بصورة احادية الجانب وسطحية والذاتية هي العجز عن النظر في مسألة ما بصورة موضوعية اي من وجهة نظر المادية ويتمثل الاختبار الاحادي الجانب بالعجز عن النظر الى المسائل من كل اوجهها وتناول الجزء لا الكل ، ورؤية الاشجار لا الغابة ... والسطحية هي ان لا تأخذ بالاعتبار خصائص التناقض بمجمله ... والمباشرة الى ايجاد حل للتناقض بعد ملاحظة تقريبية لبعض اوجهه السطحية »(١١)

على الجملة لا يكفي لكي تكون ماويا بالفعل — أي بالممارسة — ان تعلن عن نفسك انك ماوي ، وتردد ، كشعارات دعاوية ، بعض صيغ ماوتسي تونغ : « السلطة في فوهة البندقية » ، « لنا الحق في أن نتمرد » .

(١) « قضية الشعب » العدد ٢٥ ص ١٤ .

(٢) لينين ، « المبادرة الكبرى » ،المؤلفات المختارة ، المجلد ٢ ، الجزء ٢ ، ص ٢٢٥ .

(٣) « دفاتر اليسار البروليتاري » ،العدد ٥ ، ص ١٣ .

(٤) « مقتطفات من أقوال الرئيس ماوتسي تونغ » ، ص ٢٤٢ .

(٥) « مقتطفات من أقوال الرئيس ماوتسي تونغ » ص ٢٢٥ .

(٦) « دفاتر اليسار البروليتاري » ،العدد ٥ ، ص ٥٥ .

(٧) « مقتطفات من أقوال الرئيس ماوتسي تونغ » ص ٣٠٢ .

(٨) « مقتطفات من أقوال الرئيس ماوتسي تونغ » ص ٥٨ .

(٩) المختارات ، المجلد الرابع ، ص ٤٢ و ٤٨ .

(١٠) « الاتحاد العام للعمال » أكبر اتحاد نقابي في فرنسا وهو بقيادة الحزب الشيوعي. و « الاتحاد الفرنسي الديمقراطي للعمل » يتمتع بداخله المسيحيون اليساريون والحزب الاشتراكي الموحد بنفوذ قوي ، وهو ينادي بالتسيير الذاتي .

(١١) « مقتطفات من أقوال الرئيس ماوتسي تونغ » ص ٢٤٠ — ٢٤١ .

في الذكرى الثانية لاستشهاد عبد الخالق محجوب



راشد

للشاعر السوداني : ادريس عوض الكريم

راشد .. الاسم التنظيمي للشهيد عبد الخالق محجوب

الردة الشوهاء

أي الرياض في ترابك صوحت
وجفت الانداء ؟
وقد قضى فيك للثائرين لواء ؟
وتواكبت زمر النحوس عليك
وأطبقت بظلامها الاحقاد والانواء
أي المواقف شوهت بحماك
حين طوتك
تحت جناحها الردة الشوهاء ؟
أي وطني أي الرجال فقدت
حين عرتك تلك الغمة الدهماء
فتى في كل ضيق بلسم
ولكل كرب مفرج ولكل داء داء
دمغوا نضارة فكره وشبابه
وتسلقت تاريخه ونضاله الاعداء
زعموا كذابا أنهم عنوانه
وهم في فكره السراق والاجراء
وسقوه من كأس الردى معلولة
وأسرفت في شنقه الجبناء
ومشى الى الموت المهين مناضلا
أذل حبل عداته
للثائرين مضاء
وطني وقد خطا بأرضك غادرون صنائع
هم لبعثك نقمة وبلاء
طهر رحابك من غوايات اللئام المارقين
فتوفي ذمة وقضاء

منائر الدجى

أفق نو الثنايا الوضاح
فان لنا موعد
ولا يشينك ان الرماح
تداعى بها اسود
من الايام ذات صباح
تنكر منه الليالي وجافي الغد
أفق من غمرة الموت يا حبنا
يا عار عدانا الطويل
ضى كل المنابر منك سنا
يا جرحنا القاسي الدامي النبيل
تخطى وثاق الموت الينا
وتصخاب موجاته العاتية
فحبك عهد علينا
وأيام كفاحك الطاغيه
تلك المنائر في الدجى باقيه
أهدوا منك المناكب
بالمعول الاحمق هدوا
وانت الاطم الراسخ والجبل الصلد
أأعدوا الجريمة والغدر والحقد اعدوا
لازهى بزاة بلادي
اذا عز بذل وجهد ؟
وكانوا عواء من حول ابطالنا
وكانوا نباح
وكان الرفاق بغير سلاح
عرينا مداسا وعرضا مباح
وانت والصامدون هام الرجال
مرفوعة في الرياح
تلتف عليها مشانق
غدر الافاعي القباح
نباح عواء، عواء نباح
بوجه العطاء ووجه الصباح
وصوتك الملهم من توالي الجراح
صاخب راعد
له المجد حنافي وشاح
ولنا برغمهم في غدموعد

سلوا آثامهم

على شاطىء الخالدين لقانا
نجمة في الدجى تقدح
وأنت برز على صهوة مهرنا
الجامح وسط العدا ترمح
تهاوت اوؤس الخائنين تعدوا
بثاقب فكر لا يساوم بل يفضح
فلتعد سوالف ايامك الخالدات
فو ما تهب الدنيا وما تمنح
رفاقك والثائرون سياج من النار
لشعب في عزة يكدح
يخوض المعارك ثورية
بقلب من الثأر لا يكبح
كيف لا فالحقد ما قدموا
والغدر ما اسمحوا
سلوا آثامهم عدلا
أن كان جنوا تصفح
طوحوا يا بذور البقايا
في مهاوي الفنا طوحوا
فالمناضل دمه جليل
في كل غرسة ناضج
وفي كل رعشة ينضج

مرثية حب

بأي مراثي الحب يا وطني
ترثي فتى على العزمات معوان
ما للسنا الشارق تعلوه استار واكفان
وادمع الثوار يعصرها دما
صدق الطوايا لمن رحلوا ومن بأتوا
وطني وان خطا من ثراك الحر اغيار وخوان
وشيعت فتاك .. فتى الامجاد احزان
اعصب جراقل فقد بدت نذر
البلايا يطيرها من باعوا ومن خانوا
لك يا رشيد الفكر ما استعر النضال
اشياع واخدان
لك السؤدد ،

وحزن الرجال الصلاب
ما رقى الى منبر سيد
لك عدل الحراب
تزلزل امن الجبان
وتدرأ خبث الزمان
اذا عز على ظامىء مورد
وران بلحظاتنا مر الهوان
فالايام دول والجراح الغوائر
قلما تهمد
« لك السؤدد
يا حزن عمالنا
فالكفاح عقيدة والنضال يد
ودرب الجهاد الطويل
تهوى بمثلما تصعد .. »
ترنيمه يهذي بها
البحر اذ يزبد

تتمة جولة الأسبوع

افقد النظام التونسي ورقة التوت التي كان يأمل بالحصول عليها من خلال الوفد الفلسطيني على الاقل .

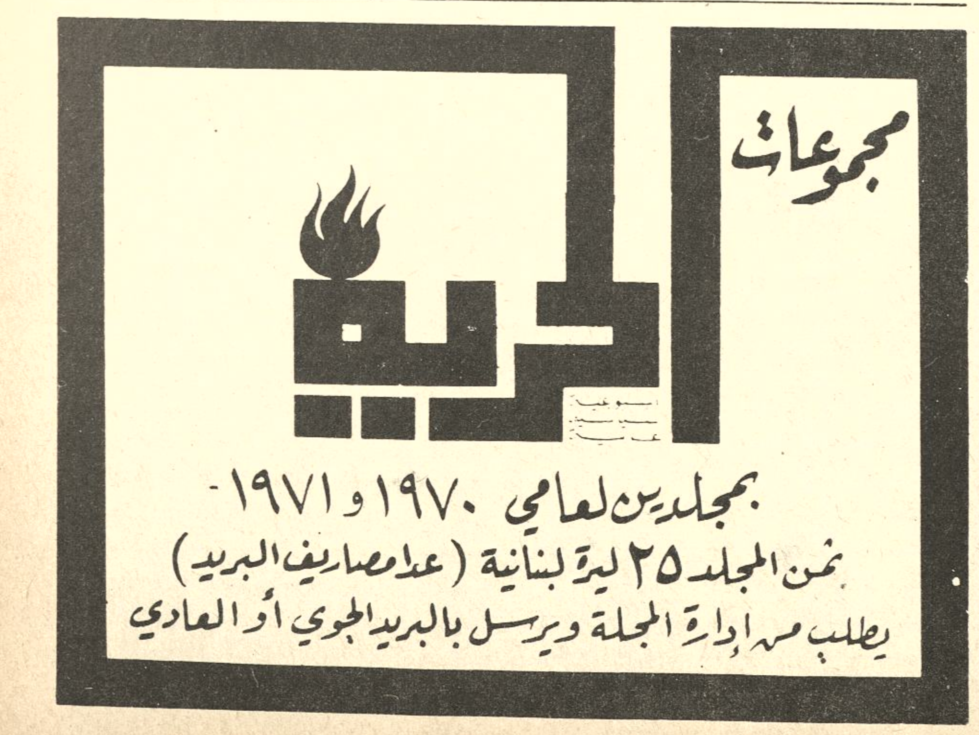
ومنذ اللحظات الاولى لوصول الوفد الى تونس تم عزل الوفد الفلسطيني عن بقية الوفود واماكن تجمعها حيث وضع الوفد في كلية الفلاحة الواقعة على بعد ٣ —٥ كلم من اماكن سكن بقية الوفود بالاضافة الى عرقلة تأمين المواصلات اللازمة للوفد ، علما ان المواصلات العادية قليلة جدا وصعبة التأمين وباهظة التكاليف . هذا بالاضافة الى عملية مراقبة نشاط افراد الوفد من قبل « الامن الوطني » والزج بالعديد من مخابرات النظام بين افراد الوفد بصفة صحافيين ومرافقين ، واحيانا بصفة اصدقاء ، او طلاب في كلية الفلاحة نفسها حيث يقيم الوفد الفلسطيني . لقد حاول النظام بذلك منع اية اتصالات سياسية بين الوفد الفلسطيني والقوى الوطنية والتقدمية التونسية . وتأكد هذا حين تقدمت دائرة الامن الوطني التونسي بمذكرة الى مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في تونس تتهم فيه بعض افراد الوفد الفلسطيني القيام باتصالات سياسية مع القوى الوطنية والتقدمية التونسية وتحريضهم ضد النظام التونسي . ورغم محاولات النظام المتكررة في عرقلة اعمال الوفد وتعطيله ، والتجسس على نشاطه الا انها لم تستطع تحقيق مأربها وركوب الموجة الوطنية بل ساعد وجود كافة القوى الوطنية والتقدمية المشتركة في المهرجان القوى الوطنية التونسية نفسها واعطاها قوة دفع جديدة لتصعيد النضالات الديمقراطية والوطنية للجماهير التونسية .

ان سياسة التجاهل من قبل النظام للوفد الفلسطيني قابلتها حماسة عارمة من قبل الجماهير التونسية نفسها والتي عبرت عن كبتها السياسي والوطني في التظاهرات السياسية العديدة التي جرت في العاصمة التونسية للوفد الفلسطيني حيث رفعت الجماهير اعضاء الوفد الفلسطيني على الاعناق وهي نهتف بحياة المقاومة وتندد بالحلول التصفوية والسلمية وباصحاب المشاريع الاستسلامية وتطالب الانظمة بوضع حد لسياسة التخاذل الرسمية المتبعة ازاء العدو الصهيوني .

وعلى الرغم من استبعاد الشبيبة التونسية الوطنية عن المهرجان والزج بالشبيبة الدستورية بدلا عنهم كعيون للنظام الا ان القوى الوطنية استطاعت تأكيد حضورها الوطني ومشاركتها من خلال نشاطات افرادية منظمة فوتت الفرصة على النظام في الظهور بمظهر النظام الديمقراطي ، واسفرت عن وجهه القمعي المعادي لحركة الجماهير الشعبية .

هذا بالاضافة الى الممارسات العديدة والقمعية التي اقدم عليها النظام ضد القوى الوطنية خلال ايام المهرجان اذ قام باعتقال عدد من الوطنيين التونسيين اثناء مشاركتهم بالاحتفال بيوم فلسطين .

ان النظام التونسي الذي استبعد كل من وفد الثورة الاريترية من الحضور ووفدجبهة تجزير اثيوبيا لعلاقاته الحسنة مع اريتريا ومحاولاته طرد وفد الشبيبة العاملة المغربية بطلب من النظام المغربي (وجاء ذلك على لسان الوزير الاول الهادي نويره) لم يستطع بالتالي طمس الوجه التقدمي الذي برز من خلال نشاط كافة القوى التقدمية التي اشتركت في المهرجان . بكلمة اخيرة يمكن القول ان المهرجان تحول الى تظاهرة سياسية تقدمية ضربت بمخططات النظام التونسي عرض الحائط ، فخرج المؤتمر بقرارات عكس ما كان يطمح اليه الداعون للمؤتمر !

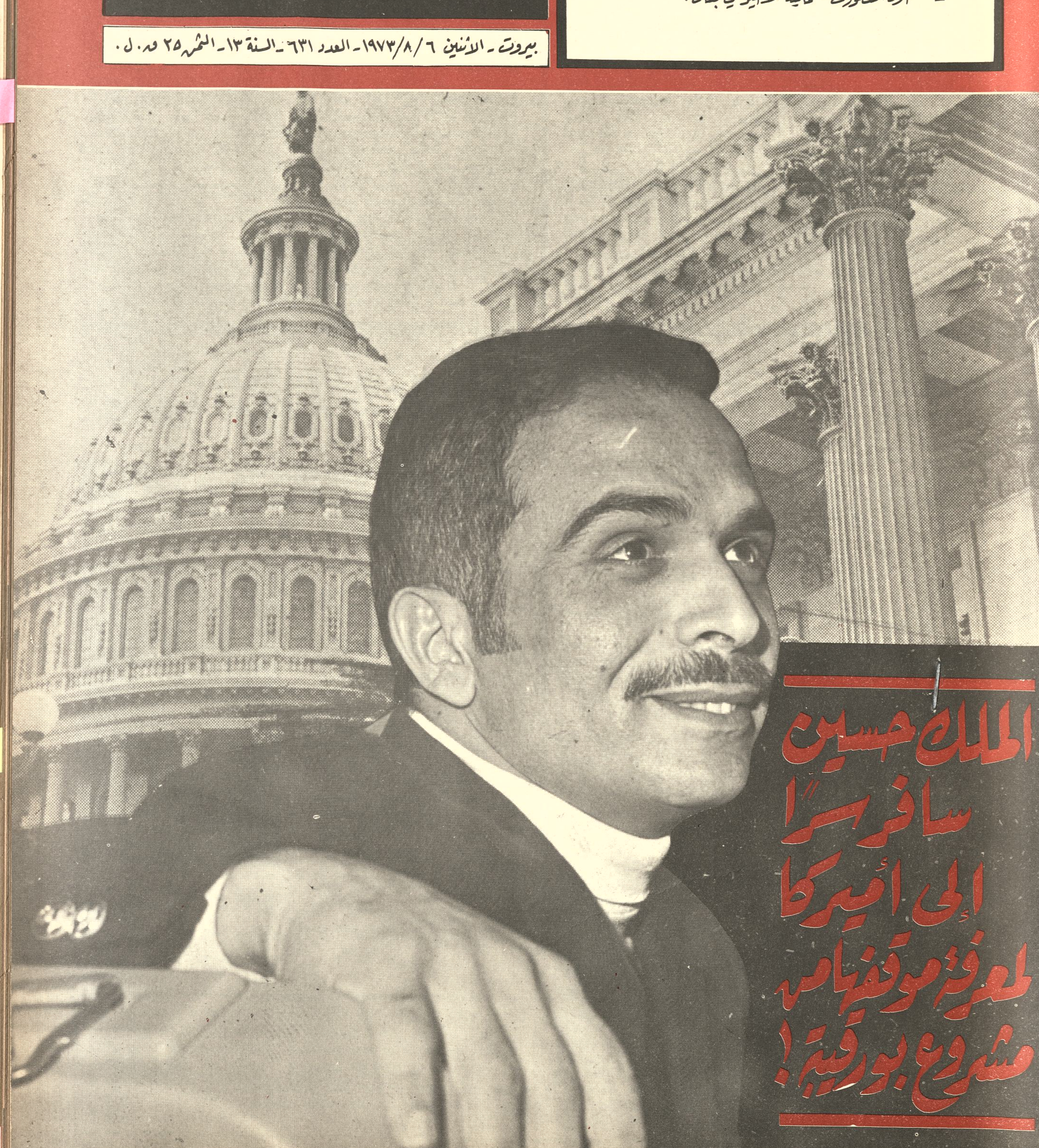


الحرية
اسبوعية سياسية عربية

في هذا العدد :

- وثائق هامة عن استملاك الأراضي في القدس .
- تونس : القمع البورقيبي والعفو الأخير !
- المغرب : محاكمة القنيطرة تتحول الى محاكمة سياسية للنظام الملكي .
- اليمن الشمالية : نداء لوقف حمامات الدم .
- حول التطورات العمالية الأخيرة في لبنان .

بيروت - الاثنين ١٩٧٣/٨/٦ - العدد ٦٣١ - السنة ١٣ - الثمن ٢٥ ق.ل .



الصراع بين العهد و«الأقطاب» في ظل الحكومة الجديدة

اذا كان تشكيل حكومة تقي الدين الصلح قد بين ان باستطاعة العهد تخطي ازمة وزارية — بدت لاسابيع شبه مستعصية — فان ما فجرته جلسات المجلس النيابي المخصصة لسماع بيان الحكومة ومناقشته والاقتراع على الثقة من صراعات ، قد اتى يثبت ان ازمة التحالف السياسي الحاكم هي اعمق جذورا وابعد مدى من ان يمكن تجميدها بمجرد تشكيل حكومة ائتلافية حتى ولو ضمت ربع المجلس وممثلي جميع الكتل النيابية !

من هذه الزاوية ينبغي النظر الى بعض الكلمات التي القيت في البرلمان وفي مقدمتها خطاب صائب سلام .

لقد حرص رئيس الحكومة الاسبق على ان يبدو كلامه نوعا من المراجعة لمجمل الفترة المنصرمة من عمر العهد الحالي ، لكنها مراجعة اتت — مثلما كان متوقعا لها ان تكون — محكومة بالمصالح التي يحملها صاحبها وبحدود « الاضرار » التي مسته اخيرا كواحد من اقطاب الاقطاع السياسي الرئيسيين . فهو لا يكاد يرى من مساوىء الفترة الممتدة بين أيلول ١٩٧٠ ونيسان ١٩٧٣ ، سوى رفض مطلبه باقالة قائد الجيش صبيحة العاشر من نيسان ومخاطر « عودة الاشباح » والمراقبة على التلفون ! هذه الرؤية الجزئية الخاصة لما حفلت به السنتان والنصف الماضيتان من وقائع الصراع — الدامي في اغلب الاحيان — بين السلطة واوسع الكتل والمصالح الجماهيرية ، هي الرؤية الوحيدة التي يستطيع ممارستها من كان شريكا في الاختيارات السياسية الرئيسية التي شكلت دستور الحكم خلال الفترة المذكورة .

فباشراف صائب سلام ، وفي ظل حكومتيه ، نفذت السلطة سياسة مترابطة الجوانب محكمة الحلقات : من التطويق التدريجي ، العسكري والسياسي ، للمقاومة الفلسطينية .. الى تصعيد وتيرة الاستسلام أمام العدو الاسرائيلي في احتلاله الدائم للجزء الحدودي من الجنوب واجتياحه المتكرر برا وبحرا وجوا لمختلف المناطق اللبنانية ... الى الانخراط السافر في معسكر الرجعية العربية ... الى القمع الدموي للنضالات الديمقراطية ، الاجتماعية والسياسية ، وتوجيه الضربات المتلاحقة للحركة الوطنية .. الخ ..

لذا كان طبيعيا ان لا تتسع ذاكرة صائب سلام ، وهو يراجع وقائع الفترة التي كان خلالها شريكا في الحكم ، لما هو اكثر من خلافه مع قائد الجيش وحكاية الاشباح والتلفون ولذا كان طبيعيا أيضا أن يتقلص «نقده الذاتي» لسياسة القمع التي مارسها الى مجرد اشارة عابرة وخجولة « لبعض المظلومين » من المعلمين المصروفين ، وهو ظلم تتحمل مسؤوليته الاجهزة التي زودت رئيس الحكومة الاسبق بمعلومات خاطئة ! اما عملية الصرف الكيفي الجماعي لمئات المعلمين فقد كانت في محلها « تطبيقا ضروريا للقانون » ! وأما مجازر غندور ومزارعي التبغ ومصادرة حق التظاهر وتشريد آلاف الطلاب ومحاولة الغاء الحياة الحزبية في البلاد .. اما هذه « التفاصيل » كلها فلا تجد مكانا ولو عابرا في حديث صائب سلام !

اذا كان البعض قد رأى في خطاب رئيس الحكومة الاسبق عملا بارعا اخرجه « بطلا » او « بريئا » على الاقل من مسؤولية ما ارتكبه خلال فترة مشاركته في الحكم ، فلا بد من القول ان مثل هذه الرؤية تنطوي على انسياق غير مبرر مع ادعاءات الخطاب وبهوراته والاوهام التي يحاول صاحبه زرعها في ذهن الرأي العام الشعبي ... فلا شيء يعفي صائب سلام من مسؤوليته عن السياسة التي شارك في وضعها وتنفيذها . والواقع انه كان في الجلسة الاخيرة للبرلمان مثله عندما كان يطل من على شاشة التلفزيون ، المدافع الامين عن مصالح الطبقة المسيطرة والمتلبس « لرسالة الذود عن النظام في وجه المخربين »!

من هنا تتحدد بالضبط الزاوية التي ينبغي النظر من خلالها الى خطاب صائب سلام ، بعيدا عن الاوهام التي تعول على امكانية انتقاله مو موقعه الاصلي والفعلي الى موقع التحالف مع بعض مطالب الحركة الشعبية وقضاياها !

ان اهمية الخطاب تنبع فقط من كونه يأتي ، في امتداد استقالة صاحبه صبيحة العاشر من نيسان ، اعلانا صريحا عن بلوغ الصراعات الفوقية بين كتل السلطة السياسية ومحاورها الرئيسية درجة من الاحتدام سوف تطبع بطابعها دون شك كل الفترة المتبقية من عمر العهد الحالي .

لقد كانت معركة رئاسة السبعين موجهة في الاصل ضد صيغة الحكم الشهابية التي امتدت اثني عشر عاما والتي نهضت ، في عهدي فؤاد شهاب وشارل حلو ، على التحالف المتين بين مركز رئاسة الجمهورية وبين الاجهزة التنفيذية — المدنية وغير المدنية — مع ملحق سياسي كانت عناصره جاهزة للموالاة دائما ضمن الاجنحة الثانوية من الاقطاع السياسي (مع استثناءات قليلة بالطبع) . ومن هنا كان العهد الحالي يبدو ، في الفترة الاولى لقيامه ، متجها نحو اعادة الاعتبار الى اقطاب الاقطاع السياسي الرئيسيين وتأمين عودتهم الى الحكم موزعا عليهم جميعا بعد سنوات الاستبعاد الشهابي الطويلة .

لكن التطور الفعلي لاتجاهات السلطة خلال العامين والنصف الماضيين ، اتخذ في الواقع وجهة مختلفة . لقد كان على السلطه ان تحمي الاختيارات السياسية الرئيسية التي التزمتها تعبيرا عن المصالح المباشرة للطبقة المسيطرة ... كان عليها ان تدافع عن سياسة التخاذل الوطني في تعاطيها مع العدو الاسرائيلي والوضع العربي والمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية .. وكان عليها ان تحمي مصالح طبقة بورجوازية مصرفية تجارية تدفع بها [illegible] على ابسط المطالب الدمقراطية والاجتماعية .. ولم يكن أمام السلطة من سبيل لذلك سوى استعادة وحدتها حول مركز التقرير الرئيسي واعادة الاعتبار كاملا لاجهزة قمعية ولد العهد الحالي في الاصل متناقضا مع رموزها الشهابية السابقة . ذلك هو الجذر الحقيقي لظاهرة طغيان التسلط الفردي على الحكم التي بلغت ذروتها خلال العام الاخير بشكل خاص .

ولم يكن هذا الاتجاه لينمو الا على حساب مشاركة الاقطاب الرئيسيين من الاقطاع السياسي في الحكم الفعلي . والواقع ان صائب سلام كان — قبيل العاشر من نيسان — اخر من تبقى من « المشاركين » بينما النقمة تتصاعد في صفوف الاقطاب الاخرين وتزداد تبلورا في وجه العهد . وقد أتت الغارة على بيروت — وما تلاها — توضح حدود « المشاركة » المقبولة حتى ممن لعب الدور الرئيسي في معركة رئاسة السبعين . كان ما جرى ليلة العاشر من نيسان أضخم وأخطر من أن يتحمل مسؤوليته اقطاعي سياسي كصائب سلام لا يستطيع أن يغض الطرف عن جمهوره الانتخابي المعرض لتأثيرات المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية . لذا وقف يطالب باخراج الفضيحة على نحو يتيح له امكانية التنصل النسبي على الاقل من مسؤوليتها ، ومن هنا كانت مطالبته باقالة قائد الجيش . لكن السلطة رفضت الاخذ باخراج قد يضع موضع الشك صلابة اختيارها السياسي الرئيسي : الرضوخ للضغط الاسرائيلي والتخطيط لتصفية المقاومة ، وقد يصيب وحدتها وسمعة جهاز القمع الرئيسي الذي تملكه .

هكذا لم يعد أمام صائب سلام سوى واحد من اختيارين : أما القبول « بممارسة » الحكم كملحق يجري استعماله لتنفيذ سياسة أصبح واضحا أنها تضعه في قفص احراج مغلق أمام جمهوره الانتخابي ، وأما الاستقالة .

وفي أجواء تعليق الحكم الناتج عن حملة أيار وما انتهت اليه من فشل ، تحولت استقالة صائب سلام الى عامل مساعد على تفجير معركة « المشاركة » مع العهد . واذا كانت حكومة تقي الدين الصلح قد اتت تحمل في تركيبها بعض نتائج وأصداء تلك المعركة ، فان ما جرى في جلسات المجلس النيابي الاخيرة كان واضح الدلالة على أن تشكيل الحكومة الجديدة لم يضع حدا للصراع المحتدم بين كتل السلطة حول صيغة الحكم في السنوات المتبقية من عمر العهد . فخطاب صائب سلام ، وكلمة فؤاد لحود ، وتصريحات الاقطاب السابقة واللاحقة التي تعكس انسحابهم جميعا من مسؤولية حكومة الـ ٢٢ ، كلها اشارات تنبيء بطبيعة الاستقطابات المتناحرة التي سوف تشهدها صفوف التحالف الحاكم .

ان الموقع الهامشي الذي احتلته الحكومة الجديدة في مناقشات جلسات الثقة يدل على أن الصراع سوف يبقى محتدما ، من فوقها وبالرغم من تمثيلها لجميع الكتل النيابية ، بين طرف يمثل تحالف رئاسة الجمهورية مع الاجهزة التنفيذية المدنية وغير المدنية ويرى في تكريس هيمنته المطلقة على السلطة السياسية الطريق الوحيد لمواجهة مسؤوليات الدفاع عن مصالح الطبقة المسيطرة وحماية نظامها ، وبين طرف يشمل رؤوس الاقطاع السياسي المتضرر من طغيان طابع التسلط الفردي وهيمنة الاجهزة ، ويجد نفسه مجبرا بالتدريج على خوض معركة العودة الى الحكم ليس ضمن اطار لعبة تبديل الوزارات فقط بل في مواجهة العهد أساسا .

اذا كان هذا الصراع ينشب اساسا بين كتل يشدها الانتماء الى طبقة مسيطرة واحدة في النهاية ، الا انه يضع التحالف السياسي الحاكم في دوامة أزمة مستمرة تستطيع الحركة الشعبية في اجوائها تصعيد نضالها لاكتساب مواقع جديدة على صعيد العمل الوطني والدمقراطي .